جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: حقوق

التخصص:التنظيم القانوني للمهن السياحية والفندقة

رقم: 06

إعداد الطالب(ة) :

لحلوحي طارق

يوم: 04/06/2025

دور السلطات المحلية في التنمية السياحية

لجنة المناقشة

خليلي سهام	الرتبة استاذ محاضر أ	محمد خيضر بسكرة	رئيسا
عادل بن عبدالله	الرتبة أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر بسكرة	مشرفا
بختي علاء الدين	الرتبة أستاذ محاضر ب	محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

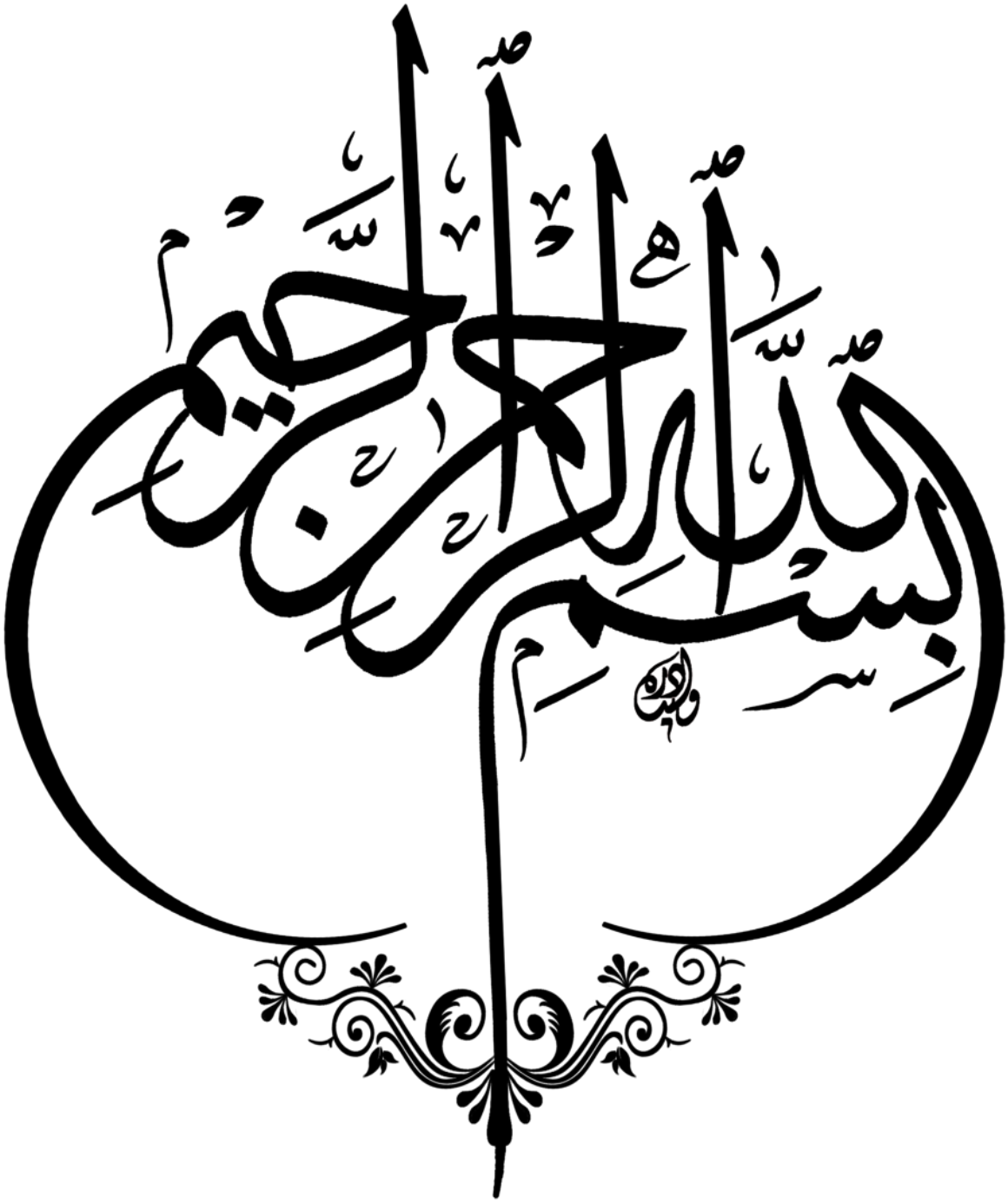
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الحمد الله على ماوهبنا إياه من نعم، وهو الأحق بالشكر والثناء، والصلاة والسلام على أفضل الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين وعلى أله وصحبه أجمعين، وبعد إتمام هذه المذكرة ووفاء وتقديرا مني أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ: عادل بن عبدالله على رحابة صدره وسعته بتحمل مشقة الإشراف على هذا العمل، فله جزيل الشكر و الإمتنان.

كما أتقدم بخالص شكري إلى عائلتي التي كانت خير عون طوال المشوار.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذا العمل، وكل من قدم لنا يد العون طيلة سنوات الدراسة ولو بشق كلمة خاصتا اساتذتي الكرام .

الإهداء

بتوفيق من الله تعالى على إتمام هذا العمل لا يسعني في هذا المقام إلى أهيب تواضعا و إحتراما إلى من ربياني صغيرا و فتحا لي أبواب العلم والمعرفة إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، الذي أفنى حياته لأجلي وبذل الغالي والنفيس لأكون ما أنا عليه اليوم " والدي العزيز" تقدير وفخر إليه.

إلى التي أنارت أيامي وسهلت لي شدائد بدعائها الإنسانة العظيمة التي لا طالما تمنت أن تقر عينها لرؤية هذا اليوم " والدتي الغالية "

إلى ضلعي الثابت وأماني أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانو لي ينابيع ارتوي منها إلى "أخواني "

إلى من كان عون وسند لي في هذا الطريق إلى الأصدقاء رفقاء السنين

مقدمة

تعتبر السياحة في الألفية الثالثة محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين العالمي والمحلي، لما لها من قدرة فريدة على خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، ودعم الصناعات الحرفية، وتعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب.

في السياق الجزائري، تكتسب السياحة أهمية استراتيجية خاصة، حيث تمثل خيارًا اقتصاديًا حيويًا لتنويع مصادر الدخل الوطني والحد من الاعتماد المفرط على المحروقات، لا سيما في ظل ما تتمتع به البلاد من مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية هائلة ومتنوعة من السواحل المتوسطية الساحرة، مرورًا بسلاسل جبال الأطلس والصحراء الكبرى بمناظرها الخلابة وواحاتها الغناء، وصولاً إلى المواقع الأثرية الرومانية والعثمانية، والتراث الثقافي اللامادي الغني، تقدم الجزائر لوحة فنية متكاملة يمكن أن تجذب مختلف أنواع السياح وتلبي تطلعاتهم المتنوعة ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات الكبيرة تتطلب رؤية استراتيجية واضحة، وتضافرًا للجهود على كافة المستويات، وفي مقدمتها دور السلطات المحلية.

إن التنمية السياحية، بطبيعتها الشمولية والمتعددة الأبعاد، لا يمكن أن تقتصر على المبادرات المركزية أو الخطط الوطنية وحدها فالواقع يؤكد أن المقومات السياحية، سواء كانت هياكل استقبال وإيواء مثل الفنادق والشقق السياحية، أو مرافق ترفيه وخدمات كالمطاعم والمنتزهات والمراكز الترفيهية، أو حتى مقومات طبيعية وبيئية كالغابات والشواطئ والمنتزهات الطبيعية والمناطق الصحراوية والواحات والجبال، تتواجد بشكل مبعثر على امتداد التراب الوطني هذا التوزيع الجغرافي الواسع يحتم تفويض صلاحيات واسعة للهيئات الأقرب إلى الميدان والأكثر دراية بخصوصيات كل منطقة، وهي السلطات المحلية.

تلعب هذه السلطات، بمختلف مستوياتها، دورًا في ترجمة الأهداف الوطنية إلى برامج عمل ملموسة على الصعيد المحلي، من خلال تكييف السياسات وتطبيقها بما يتماشى مع الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل ولاية أو بلدية.

يُعد الوالي، على مستوى الولاية، ورئيس المجلس الشعبي البلدي، على مستوى البلدية، المحركين الأساسيين لعملية التنمية المحلية والسياحية بشكل خاص. فصلاحياتهم لا تقتصر

على التخطيط والإشراف العام، بل تمتد لتشمل منح التراخيص، وتوفير البنية التحتية الضرورية، والترويج للوجهات السياحية المحلية، وتنظيم الفعاليات والمهرجانات التي تعزز الجذب السياحي.

كما أن لهم دورًا أساسيًا في استقطاب الاستثمارات، سواء من خلال تشجيع الاستغلال المباشر للمرافق السياحية التابعة للجماعات المحلية، أو من خلال إبرام شراكات فاعلة مع القطاع الخاص، أو حتى من خلال إنشاء مؤسسات عمومية متخصصة في الترويج والتسيير السياحي.

إن تفعيل هذه الأدوار بشكل منسق ومتكامل هو السبيل لرفع التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر، وعلى رأسها نقص الاستثمار في بعض المناطق، وضعف جودة بعض الخدمات، ومحدودية الترويج للعديد من الوجهات السياحية الواعدة.

انطلاقًا من هذه الخلفية، نسعى من خلال هذه الدراسة معرفة دور السلطات المحلية في التنمية السياحية بالجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على المقومات الأساسية التي تشكل قاعدة هذه التنمية، ثم الصلاحيات والاختصاصات الموكلة لمختلف مستويات السلطة المحلية، وأخيرًا الأساليب الإدارية التي يمكن اعتمادها لتعزيز هذه التنمية.

- **أهمية الدراسة**

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي، وذلك لاعتبارات عديدة :

- ✓ **الأهمية العلمية:**

- تساهم الدراسة في سد فجوة بحثية في مجال دور السلطات المحلية في التنمية السياحية، خاصة في السياق الجزائري الذي لم يحظَ بالدراسة الكافية في هذا الجانب، مما يقدم إضافة نوعية للمكتبة العلمية

- تساعد في فهم العلاقة بين اللامركزية الإدارية والقدرة على تحقيق التنمية السياحية المستدامة، من خلال تحليل الأطر القانونية والعملية لاختصاصات السلطات المحلية.
- تقدم الدراسة نموذجًا تحليليًا يمكن الباحثين الآخرين من استخدامه لدراسة أدوار مماثلة في قطاعات تنموية أخرى، أو في سياقات جغرافية مختلفة.
- تسعى إلى تحديد العوامل التي تعزز أو تعيق دور السلطات المحلية، مما يفتح آفاقًا لدراسات مستقبلية حول تحسين الأداء.

✓ **الأهمية العملية:**

- توفر الدراسة توصيات عملية ومقترحات قابلة للتطبيق للمسؤولين على المستوى المحلي والوطني، تساعدهم في صفعيل دور السلطات المحلية لتحقيق أقصى استفادة من المقومات السياحية.
- تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء الحالي للسلطات المحلية فيما يخص التنمية السياحية، مما يمكنهم من تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية.
- من خلال تسليط الضوء على المقومات السياحية ودور السلطات المحلية في تسهيل الاستثمار، يمكن أن تحفز الدراسة القطاع الخاص على التوجه نحو هذا القطاع الحيوي
- تبرز أهمية التنمية السياحية كرافد اقتصادي واجتماعي للولايات والبلديات، مما يعزز التنمية المحلية المتوازنة والمستدامة ويساهم في خلق فرص عمل للشباب.
- تساهم في زيادة وعي المجتمع المحلي بأهمية السياحة ودوره في الحفاظ على المقومات الطبيعية والثقافية التي تمثل جذبًا سياحيًا.

➢ **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- حصر وتصنيف المقومات السياحية المتوفرة في الجزائر، سواء كانت هياكل أساسية وفوقية (فنادق، مطاعم، مرافق ترفيه) أو مقومات طبيعية (شواطئ، غابات، صحراء، جبال)
- الصلاحيات والمهام المخولة لكل من الولاية (الوالي والمجلس الشعبي الولائي) والبلدية (رئيس البلدية والمجلس الشعبي البلدي) في مجال التنمية السياحية.
- دراسة مدى فعالية الأساليب الإدارية المتبعة من قبل السلطات المحلية في تنمية القطاع السياحي، مثل إنشاء المؤسسات العمومية، الاستغلال المباشر، والشراكة مع القطاع الخاص

➢ **أسباب اختيار الموضوع**

ان دراسة هذا الموضوع لم تكن بمحض الصدفة بل جاء مدفوعًا بمجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية:

✓ **الأسباب الذاتية:**

- يمثل قطاع السياحة مجال اهتمام شخصي ، لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تلامس قضايا التنمية الشاملة.
- الرغبة في تقديم مساهمة علمية وعملية تفيد في معالجة إشكالية حيوية تتعلق بتفعيل قطاع مهم كالسياحة في الجزائر.
- الإدراك بأن الجزائر تتمتع بمقومات سياحية غير مستغلة بشكل كامل، وأن تفعيل دور السلطات المحلية قد يكون مفتاحًا لتحقيق ذلك.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- تزايد الاهتمام الحكومي والدولي بقطاع السياحة كبديل اقتصادي استراتيجي ومصدر لتنويع الدخل في الجزائر
- بروز التحديات المتعلقة بتحقيق تنمية محلية متوازنة وشاملة، حيث يمكن للسياحة أن تكون رافدًا مهمًا في هذا الصدد.

- وجود نقص في الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تتناول دور السلطات المحلية بشكل تفصيلي ومباشر في سياق التنمية السياحية الجزائرية
- تزامن الموضوع مع التوجهات العامة للدولة نحو تعزيز اللامركزية وتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية، مما يجعل دراسة كفاءة هذه الصلاحيات في قطاع معين أمرًا ملحًا.
- وجود تباين واضح بين المقومات السياحية الهائلة التي تملكها الجزائر والواقع السياحي الحالي، مما يدعو للبحث عن آليات تفعيل هذه المقومات.

➢ **إشكالية الدراسة**

ما هو دور السلطات المحلية في تفعيل التنمية السياحية بالجزائر؟

▪ **المنهج المتبع**

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

المنهج الوصفي: سيتم استخدامه لوصف الواقع الراهن للمقومات السياحية في الجزائر، وتحديد الإطار القانوني المنظم لاختصاصات السلطات المحلية في مجال السياحة، ووصف الأساليب الإدارية المعتمدة. هذا يشمل جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع من خلال الأدبيات النظرية

المنهج التحليلي: سيتم استخدامه لتحليل البيانات والمعلومات المجمعة، وتفكيك العلاقة بين المتغيرات المختلفة (صلاحيات السلطات المحلية، المقومات السياحية، أساليب الإدارة)، وذلك بهدف فهم الأسباب والنتائج، وتقييم مدى فعالية الدور الحالي للسلطات المحلية في التنمية السياحية

➢ **صعوبات الدراسة**

- صعوبة الحصول على معلومات حول أداء السلطات المحلية في القطاع السياحي على المستوى الولائي والبلدي.

- صعوبة في الوصول إلى بعض الوثائق الرسمية أو التقارير الداخلية لبعض الهيئات المحلية بسبب البيروقراطية أو السرية الإدارية.
- كثرة النصوص القانونية المنظمة لقطاع السياحة واللامركزية قد تتطلب جهدًا كبيرًا لتجميعها وفهم تداخلاتها
- الاختلاف الكبير في مستوى التنمية السياحية بين الولايات والبلديات قد يجعل من الصعب تعميم بعض النتائج
- لا تتوفر دراسات سابقة كافية ومتخصصة حول ذات الموضوع في البيئة الجزائرية، مما يستلزم الاعتماد بشكل أكبر على الأدبيات النظرية والدراسات المقارنة.

.

- **تقسيم الدراسة**

تتوزع هذه الدراسة حول على فصلين رئيسيين. يركز الفصل الأول على مقومات التنمية السياحية، وينقسم بدوره إلى مبحثين؛ يُعنى الأول بـ هياكل تنمية السياحة، بينما يتناول الثاني الهياكل الإيوائية والبشرية. **أما** الفصل الثاني، فيتناول أساليب تنمية السياحة، ويشتمل على مبحثين؛ يخصص الأول لـ اختصاصات السلطات المحلية في مجال السياحة، ويُعالج الثاني الأساليب الإدارية في تعزيز التنمية السياحية.

الفصل الاول

مقومات التنمية السياحية

تمهيد

تُعدّ السياحة اليوم قطاعًا محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، لما لها من قدرة على توفير فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وإنعاش الحرف التقليدية، وتعزيز التبادل الثقافي. ولا يمكن لأي تنمية سياحية أن تتحقق دون توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تُشكّل الركيزة التي تُبنى عليها جاذبية الوجهة السياحية وقدرتها على استقطاب الزوار. تتراوح هذه المقومات بين الطبيعية الخلابة، والتراث الحضاري العريق، مرورًا بالبنى التحتية المتطورة، وصولًا إلى الموارد البشرية المؤهلة. يُسهم التخطيط السليم لهذه المقومات واستغلالها الأمثل في بناء قطاع سياحي وقادر على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يُعزز من دور السلطات المحلية في دعم هذا القطاع

المبحث الاول : هياكل تنمية السياحية

إنّ مقومات التنمية السياحية يتطلب دراسته فا للهياكل التي تُشكّل أساس هذا القطاع. هذه الهياكل لا تقتصر على الجانب المادي أو البشري، بل تتسع لتشمل الجوانب الطبيعية التي وهبتها الطبيعة للمنطقة، وتلك التي أنشأها الإنسان لتلبية احتياجات السياح. فمن دون بنية تحتية متكاملة ومواقع طبيعية جذابة، ستظل الجهود المبذولة في مجال الترويج السياحي محدودة الأثر. لذا، يُركّز هذا المبحث على التطرق هذه الهياكل المتنوعة، بدءًا من المعطيات الجغرافية التي تُشكل الميزة التنافسية للوجهة، وصولًا إلى الهياكل المادية التي تُقدم الخدمات الأساسية لضمان تجربة سياحية مريحة وممتعة للزوار، مما يُسهم في إرساء دعائم تنمية سياحية مستدامة.

المطلب الأول: الهياكل الطبيعية والمادية

تحتاج السياحة مجموعة من المقومات تتراوح بين مقومات طبيعية وهي التي تشكل الوعاء الأساسي لقيام السياحة وهي المناظر الطبيعية، أماكن الراحة والترفيه الجبال الأنهار، الشواطئ الغابات .

الفرع الاول : المعطيات الجغرافية

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط يحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات مورفولوجيتها الخاصة ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة ونظرا لهذا الواقع جعلت الطبيعة من الجزائر ملتقى للتيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعه من أشهر المجموعات في العالم[1].

إن الجزائر زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 1200 كلم على ضفاف

[1] محمد بوزيدي، السياحة في الجزائر: الإمكانات والمعوقات، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 50.

البحر الأبيض المتوسط وهي سواحل ساحرة الحسن والجمال، تتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كلم منها مليونان تحتلها الصحراء هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامى حتى شبه الجزيرة العربية[1].

إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب بين 1500 و 2000 متر تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي عربي[2].

ويحد الجزائر من الشرق تونس الجماهيرية الليبية ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب

الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية ومن الجنوب مالي والنيجر.

إن أرض الجزائر الموجودة بين خطي 18 و 30 من خط العرض الشمالي وبين 9 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي خط الوسط الفاصل بين أطراف الكره الأرضية يمر بالقرب من مدينة مستغانم صيغت في قالب طبيعي متميز جدا حيث أن الجزء الأعظم من الشمال له مناخ متوسطي ويسوده الأطلس التلي، بينما يسود الجنوب الصحراوي الأطلس الصحراوي[3].

أ- الشمال منطقة المرتفعات

1-الطبيعة: إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهلية، تمتد أراضيه باتجاه العرض (1000 كلم) أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي موجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900م وتتحدر السهول العليا المؤطرة بسلاسل جبال الأطلسين من 1000 إلى 600 متر من الغرب إلى الشرق ونجد أعلى قمة في جبل الشيليا بالأوراس 2328 متر وفي جبل لالة خديجة بجرجرة 2308 متر

[1] عبد الكريم بن سعيد، تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر، منشورات جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2015، ص 75.

[2] فاطمة الزهراء شريت، السياحة البيئية في الجزائر: دراسة حالة، دار ومضة للنشر، الجزائر، 2018، ص. 90.

[3] أحمد جاب الله، صناعة الفندقة في الجزائر: التحديات والآفاق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005، ص 110.

هكذا نصبح أمام أربعة أقسام متوازية على طول الشواطئ والسهول الساحلية وهران، متيجة عنابة وسكيكدة متبوعة بالسلسلة الأولى من جبال الأطلس التلي جبال تلمسان 1843 متر ، جبال القبائل، الونشريس 1985 متر والهضاب العليا والسلسلة الثانية من الأطلس الصحراوي حيث تتعاقب جبال القصور 2320 متر وجبال العمور 1930 متر وجبال أولاد نايل 1600 متر والزيبان مع منفذ نحو الشرق إلى جبال الاوراس النمامشة[1].

يحيط بالقسم الأول جبال الظهرة في الغرب وجرجرة في الوسط والايدوع في الشرق ووسط كل ذلك سهول وهران ومتيجة وعنابة وسكيكدة، ويشمل القسم الثاني جبال تلمسان، بني شقران، الونشريس البيبان، بابور وجبال التل، ويمتد القسم الثالث بين الأطلسين مع السهول العليا القسنطينية شرقا والسهول السهبية الكبرى جنوبا وغربا، ويتكون القسم الرابع من الأطلس الصحراوي المتبوع بالصحراء وتغطي الغابات المتمركزة في الشمال 4 مليون هكتار

2-المناخ شمال الجزائر متوسطي أساسا، بموازن القاري يعزى إلى التأثيرات البحرية، ويتحلى هذا المزيج أكثر في السمات المتوسطية والمميزات القارية كلما ارتفع المستوى على سطح البحر مما يجعل الشتاء قارصا والصيف صيف حارا وجافا.

تقل الأمطار في الصيف وتكثر في الشتاء الشرقي وكذلك على الهضاب العليا في الربيع وتتهاطل الأمطار بكثرة على التل الشرقي والسهول القسنطينية، وتكون نادرة على جنوب الأوراس والسهول العليا الوهرانية. اذن يتميز شمال الجزائر بمناخ متوسطي و مناخ شبه جاف[2]

المناخ المتوسطي: ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 ، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

[1] ليلى بن عثمان، التراث الثقافي والسياحة في الجزائر، إصدارات المتحف الوطني للفنون الجميلة، الجزائر، 2012، ص 65.

[2] علي بن حفيظ، التسويق السياحي في الجزائر: الاستراتيجيات والتطبيقات، دار الهدى، الجزائر، 2017، ص 80.

المناخ الشبه الجاف: ويشمل منطقه الهضاب العليا وهو من النوع القاري المتميز بفصل بارد طويل أحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر الى شهر ماي حيث يسجل درجات حرارة معدومة وأحيانا سالبة تحت الصفر) في بعض المناطق بقية الأشهر تتميز بالحرارة والجفاف بدرجات تتجاوز 30 درجه مئوية[1].

3- المياه: إن مجاري المياه التي تأخذ مصدرها من ينابيع طبيعية وعرة وضيقة (150 و 200 كلم عرضا)، تتوقف غزارتها على تفاوت سقوط الأمطار وانتظامها أو عدم انتظامها وعموما فإن الوديان والأنهار تكون جافة في الصيف ولا يبقى إلا النذر القليل في البعض منها التي تحتفظ بسيلان المياه بفضل المياه التي تنبع من جديد، أما في الشتاء فإنها غالبا ما تكون جارفة.

- وأهم الوديان هي الشلف المقطع التافنة، سيق، سير، سيباو، الصومام، الرمال، الوادي الكبير، وسيبوس.
- الثروة الحموية : تتوفر الجزائر على مجموعة هامة من الحمامات والمنابع المعدنية تتركز أغلبها في شمال البلاد، وتتسم كلها بخصائص علاجية من خلال المياه الحارة الغنية بالأملاح المعدنية التي تساهم في علاج العديد من الأمراض كأمراض المفاصل والأمراض الجلدية وغيرها[2].

وقد ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (Enet) على المستوى القانوني، في تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال 202 منبع مصنفة كما يلي: 136 منبع ذو أهمية محلية 55 منبع ذو أهمية جهوية، 11 منبعا ذو أهمية وطنية.[3]

[1] زهرة قدري، السياحة المستدامة في الجزائر: نحو نموذج تنموي، طبعات دار القصبة، الجزائر، 2019، ص. 100.

[2] كمال مروش، إدارة الموارد السياحية في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 55.

[3] نسيمة بن عودة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2016، ص 120.

ومن أبرز هذه المنابع نجد: حمام ربغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، مركب بوشهرين بقالمة، حمام دباغ بقالمة، حمام شيقر بتلمسان، حمام عين القرارين بوهران حمام عين الورقة بالنعامة، حمام بوزيان بقسنطينة[1].

4- النباتات إن أهمية وتنوع النباتات متوقف على الأمطار ففي المرتفعات الساحلية تجد غابات الصنوبر البحري والصنوبر الحلي، وشجر البلوط والفلين وكلما تسلقنا المرتفعات وجدنا غابات الزان والبلوط الأخضر وعلى تخوم الهضاب العليا وفي المرتفعات التي تزيد عن 1300م، نجد غابات كثيفة من الأرز، أما الحلفاء فهي ملكة النباتات في المناطق السهبية (400مم)، حيث تنبت تلقائيا . تتصحر السهوب عندما تقل الأمطار عن 200 ملم.

ب- الجنوب (الصحراء)

1- الطبيعة: تتميز الطبيعة الصحراوية بثلاث سيمات رئيسية:

النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تسمى الحماده مع الغير والذراع.

ثلاثة أحواض كبرى محاطة بالكثبان الرملية العرق الشرقي والعرق الغربي وعرق الشاش.

طبيعة الهقار الجبارة التي توجد فيها أعلى قمة في الجزائر وهي قمة تاهات (3003) متر.

وفي الواقع هناك قسمان من الصحراء

صحراء الشمال الغربي بسلاسل الأطلس المتموجة وصحراء الجنوب الشرقي بدرع الهقار والطاسيلي المشهور برسومه الجدارية والنحوت الصخرية وبين هذين القسمين

[1] عمر قاسمي، السياحة العلاجية في الجزائر: المكونات والتحديات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث السياحية، الجزائر، 2020، ص 70.

الصحراويين خط منحرف يمتد من الجنوب إلى الشمال الشرقى مارا بعرق تندوف وهضبة تادميت وشط ملغير[1].

وتظهر الطبيعة الصحراوية حول:

- الرق الذي هو عبارة عن مساحة واسعة من الحصى والحجارة.
- العرق الذي هو عبارة عن رمال شاسعة تمثل خمس الصحراء.
- الحماده التي هي مساحة كبيرة للحجارة الكلسية.
- السبخات أو الأحواض المغلقة التي تنمو حولها النباتات والغلال[2].

2- المناخ: تقل كمية الأمطار عن 1500مم في السنة الواحدة وتشتد الحرارة في النهار وتنخفض جدا في الليل (0) درجة)، وتعتبر الأراضي قاحلة جدا، يسود هذه المنطقة المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار وطويل يمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر بدرجات حرارة تصل إلى مئوية أو 45 مئوية أما بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة[3].

3-المياه ليست هناك وديان كبرى ماعدا تلك الموجودة على ضفاف العرق الشرقي والعرق الغربي بالإضافة إلى واد ميزاب وواد الساورة وهناك وديان تأخذ مصدرها من الهقار (تافساست) ومن هضبة تادمايت (ميا). وتتغذى الواحات من الطبقات المائية الجوفية، كما أن السبخات وأراضي الشط تخلق مناخا محليا[4].

4-النباتات: لا يوجد في الواحات سوى النخيل على أن زراعة الحوامض بدأت تعمم شيئا فشيئا منذ سنوات في عدة مناطق من الصحراء الكبرى.

---

[1] عبد الرحمن بوشناق، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2021، ص 15

[2] سعاد مكي، آفاق السياحة الثقافية في الجزائر: دراسة لمدينة تلمسان، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجل12، عدد 1، الجزائر، 2019، ص 45

[3] نورالدين حداد، معوقات تنمية السياحة الجبلية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 4، الجزائر، 2017، ص 80-95.

[4] أ. أمينة بن صالح، أثر جودة الخدمات الفندقية على رضا السائح في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 3، الجزائر، 2022، ص 100.

5-المناطق الجبلية: إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة في الظروف الأمنية الراهنة. ومهما كان الأمر فالأمل في الاستقرار وعودة السلم قائم. ومن هنا فإن التفكير في وضع استراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم وليس غدا، فالعالم يتقدم بخطى حثيثة ومن البلاهة أن نقف حيث نحن[1]

هذا وتحتوي مناطقنا الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، وللأسف نقف اليوم غير مبالين بها، وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة)، وتلاغيلف ولاية تيزي وزو والشريعة (ولاية البليدة). وهذا تقزيم للسياحة الجبلية لسببين أساسيين[2]:

أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر، حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا. مما يجعل استغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة. وثانيهما أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا نعرف عنها شيئا بالرغم من استفادة أجدادنا القدامى منها واستغلالها المكثف من طرف مجاهدي الثورة التحريرية باستعمالها كمستشفيات لعلاج المرضى وأماكن للراحة وإنتاج وتخزين بعض السلع كالملابس والأحذية والأسلحة.

الفرع الثاني : الهياكل السياحية

المناطق السياحية في الجزائر : يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية:

[1] جمال الدين بن عيسى، السياحة الإلكترونية في الجزائر: الفرص والتحديات، مجلة الفكر الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 35

[2] سميرة لجلال، السياحة الدينية في الجزائر: الإمكانات والواقع، مجلة الأدب واللغات، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 20

منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ[1].

منطقة السلسلة الأطلسية والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـ 2308 مترا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية التزحلق التسلق، الصيد.(...

منطقة الهضاب العليا والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

منطقة الأطلس الصحراوي : وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد ... الخ.

منطقة واحات الصحراء والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدة صناعات تقليدية[2].

منطقة الصحراء الكبرى : وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار ، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة القضاء على الموسمية

[1] فوزي لعرابي، مساهمة السياحة الريفية في التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 9، العدد 4، الجزائر، 2021، ص 55

[2] أ. لطيفة بلميهوب، تحديات التسويق الرقمي للوجهات السياحية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجل11، عدد 3، الجزائر، 2019، ص 120

المطلب الثاني : الهياكل المادية

لاستغلال المقومات السياحية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر لابد من توفر إمكانيات مادية أخرى لا تقل أهمية لها مكانتها لدى السائحين، المتمثلة أساسا في خدمات المواصلات والاتصالات

أولا – المواصلات

إن التطور الحاصل في شبكات النقل والمواصلات بمختلف أنواعها ساهم في ترقية النشاط السياحي في العالم، وبالنسبة للجزائر وفي سبيل تحقيق تنمية سياحية فإنه يتم بذل مجهودات كبيرة من أجل تطوير قطاع المواصلات، ويمكن ذكر ما تم إنجازه في الجزائر ضمن هذا القطاع والذي يتم استغلاله في النشاط السياحي فيما يلي[1]:

1–شبكة الطرق

يعتبر النقل البري في الجزائر منذ الاستقلال الوسيلة الأكثر استخدما وطلبا نظرا لزيادة الحركية وانتشارها، وأهمية المبادلات التجارية بين الأقاليم الاقتصادية للبلد، يعتبر النقل الطرقي الأكثر استخداما في نقل المسافرين مقارنة بنقل البضائع، تعتبر شبكة النقل الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كفاءة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ، 112696 كلم من الطرق، منها (29280) من الطريق الوطني وأكثر من (4910) هيكل، كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر بـ (1216) كلم والذي سيربط مدينة عنابه بمدينة تلمسان، ويعتبر النقل البري الأهم استعمالا بالنسبة السواح بالأخص السياحة الداخلية، الشكل التالي يبين لنا وضعية شبكة الطرق البرية في الجزائر[2]:

2–شبكة السكك الحديدية

---

[1] إبراهيم خليل، دور البنية التحتية في جذب الاستثمارات السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 70

[2] خديجة عماري، السياحة التضامنية في الجزائر: دراسة حالة المناطق الجنوبية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 40

تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 150.2 كلم، إذا شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع الموضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد، وتسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF)وهذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

أ- 299 كلم كلم سكك مكهربة.

ب- 305 سكك مزدوجة.

ت- 1085 سكك ضيقة[1].

ومن بين مشاريع السكك الحديدية التي هي في طور الإنجاز يوجد مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية. وبحلول عام 2014 بلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر إلى 10515 كلم، الشكل التالي يبين لنا وضعية شبكة السكك الحديدية في الجزائر:

3-النقل الجوي : تحتوي الجزائر على 54 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، مقسمة حسب الأغراض المستغلة من أجلها كما يلي:

أ- 13 مطار ذو طابع دولي وهذا ما يسمح بتطوير السياحة الدولية.

ب- 08 مطارات وطنية وهذا ما يسهل عملية التنقل الداخلي وتنمية السياحة الداخلية.

ت- 19 مطار للاستعمال المحدود منها 04 مطارات يرتبط نشاطها بالبحث والاستغلال في مجال المحروقات والمناجم[2].

كما تغطي الخطوط الجوية الجزائرية أغلب الرحلات وهذا ما يؤدي بالبحث عن تطوير في الخدمات أو الارتقاء بها، وبالتالي تبقى الخطوط في احتكار وعدم كفايتها، كما يجب

[1] بن عائشة، سارة، دور التسويق السياحي في الترويج للوجهة السياحية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 150.

[2] فرحات، يوسف، السياحة في الصحراء بالجزائر: إمكانات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2018، ص 180.

تجديد الأسطول الجوي الجزائري، والبحث عن الخبرات الأجنبية من خلال فتح المجال أمام الخواص وتشديد المراقبة من أجل الحصول على خدمات مرموقة

4-النقل البحري

تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، ومعظم العبارات (السفينة العابرة تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم ومعظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري تذكر منها: الجزائر وهران عنابة سكيكدة، أرزيو / بتيونا، بجاية مستغانم غزوات جيجل، تنس ودلس، أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفادة من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز[1].

ثانيا – الاتصالات

عرفت سوق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تحرير هذا القطاع سنة 2000 ودخول متعاملين جدد في السوق، حيث يقدم خدمات الاتصال للهواتف المحمولة كل من شركة موبيليس دجيزي وأريدو أما بالنسبة لخدمة الانترنت فقد شهدت أيضا دخول العديد من المتعاملين الخواص في هذا المجال، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد مستخدمي هذه الخدمة خاصة بعد إدخال نظام ADSL وإطلاق خدمات الجيل الثالث والجيل الرابع للهواتف النقالة التي ضاعفت استغلال مختلف الوسائط التكنولوجية، على غرار الهواتف الذكية واللوائح اللمسية[2].

المبحث الثاني :الهياكل الايوائية والبشرية

[1] بلقاسمي، مريم، مساهمة السياحة الثقافية في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة مدينة تلمسان، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص 200.

[2] منصوري، أمين، أثر سياسات التنمية السياحية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، 2020، ص 220.

تتجاوز التنمية السياحية مجرد الجذب الطبيعي أو البنية التحتية المادية، لتشمل الجانب الإنساني والمرافق التي تُؤمن الإقامة المريحة للسائح. يُركّز هذا المبحث على جانبين أساسيين لا يُمكن الاستغناء عنهما في أي منظومة سياحية ناجحة: أولاً، الهياكل الإيوائية التي تُقدم المأوى والراحة للزوار، وتُعتبر جزءًا لا يتجزأ من تجربة الإقامة السياحية. وثانيًا، الهياكل البشرية التي تُشمل التراث الحضاري والثقافي الغني للمجتمع، والذي يُشكل عامل جذب قوي للسياح الباحثين عن الأصالة والتفاعل الثقافي. إنّ التناغم بين توفير أماكن إقامة عالية الجودة وبين تقديم تجارب ثقافية غنية هو ما يُميّز الوجهات السياحية المتطورة ويُعزز من مكانتها على الخارطة السياحية العالمية.

المطلب الاول : الهياكل الايوائية

تُمثل الهياكل الإيوائية حجر الزاوية في أي صناعة سياحية مزدهرة، فهي تُوفر الملاذ والراحة للزوار بعد يوم طويل من الاستكشاف والترفيه. لا يقتصر دور هذه الهياكل على تقديم مكان للإقامة فحسب، بل تمتد لتُشمل توفير مجموعة واسعة من الخدمات التي تُساهم في إثراء تجربة السائح، مثل المطاعم، وخدمات الترفيه، والمرافق الصحية، وخدمات رجال الأعمال. تتنوع هذه الهياكل بشكل كبير لتُلبي مختلف الأذواق والميزانيات، بدءًا من الفنادق الفاخرة وصولًا إلى النزل الاقتصادية والشقق الفندقية، مرورًا بالمنتجعات المتكاملة. يُعدّ فهم هذه الهياكل وتطورها وتصنيفاتها أمرًا بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات سياحية ناجحة تُركز على تلبية احتياجات جميع شرائح السوق السياحي، وبالتالي ضمان استدامة نمو القطاع.

الفرع الاول : تعريف الفنادق

الفندق (جمع) فنادق أو النزل (جمع) أنزال هو مسكن يسكن فيه الشخص لوقت قصير مقابل أجر، مؤثث مفروش وقد يكون مزوداً بأجهزة منزلية ووسائل راحة وترفيه مع توفير خدمات الطعام والنظافة والصيانة وغيرها.

وهو عصب نشاط السياحة في كل دولة؛ فوجود شبكة قوية من الفنادق ينشط السياحة بجانب المنتجعات والقرى السياحية والمطاعم.

تصنف الفنادق من نجمة إلى 5 نجوم، حسب تقييم مواصفات ومستوى جودة المكان والخدمات والرفاهية والفخامة. وتوجد تصنيفات غير هذا[1].

المعنى اللغوي: كلمة معربة. توجد نظريتان لتعريبها:

الأولى أنها يونانية قديمة من بونتيكوس كارون karuon pontikos بمعنى خشب البندق حيث أن أوائل الفنادق كانت من الخشب؛ نقلت إلى العربية فندق بقلب أول حرف فاء. ونفس الكلمة هي أصل البندق بقلب أو حرف باء.

النظرية الثانية أنها لاتينية قديمة فونديقوم باللاتينية (fundicum) : ثم تحورت إلى فونديكم في اللاتينية الوسطى ثم نقلت إلى العربية فندق في القرن الثاني عشر أثناء الحملات الصليبية ومنها إلى الفارسية والتركية، ولا يستبعد أن تكون اللاتينية أصلها يوناني قديم.

أما النزل بضم النون والزين فهي عربية خالصة[2].

الفندق بلغة أهل الشام خان من هذه الخانات التي ينزلها الناس مما يكون في الطرق والمدائن.

وسميت الملاجئ " خان" بالفارسية ثم " فندق بالعربية. ومازالت هذه التسمية إلى اليوم تعني كل محل يستقبل الناس للنوم بغض النظر على مدى أنواع الخدمات الإضافية التي تقدمها وشاعت تسميتها بـ " نزل " بالمغرب العربي[3]

الفرع الثاني : تاريخ الفنادق

---

[1] بن سالم، خديجة، السياحة البيئية كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة المتنزهات الوطنية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الطبيعية والحياة، جامعة بجاية، الجزائر، 2021، ص. 190.

[2] قدور، عبد القادر، إدارة جودة الخدمات الفندقية وأثرها على ولاء السائح في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة البليدة 2، لونيسي علي، الجزائر، 2022، ص 210.

[3] زاوي، سعيدة، دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية السياحية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017، ص 170.

التطور التاريخي لصناعة الفنادق تعد صناعة الفنادق من الصناعات القديمة جدا فظهور الفنادق في العصور القديمة ارتبط وثيقا بظهور الضيافة نفسها ونشوئها، حيث كانت الضيافة في العالم القديم تقتصر في الأصل على إشباع حاجة المسافر العابر ، سواء أكانت هذه الحاجة لزيارة أم لتجارة. بيد أن توثيق العلاقات وتزايدها بين المدن، وما استتبع ذلك من كثرة الأسفار وتعدد الحاجات التي تتطلب إنشاء النزل السكنية العامة لتفي بهذه الأغراض ولا سيما في المدن التي أصبحت مراكز تجارية هامة[1].

إن تحليل التطور التاريخي لصناعة الفنادق يبين أن الفندقة قبل أن تصل إلى هذا المستوى من التطور في الوقت الحالي مرت بثلاث فترات هي:

الفترة الأولى: الفندقة في العصور القديمة :

أ – الفندقة في الشرق القديم : الفنادق ليست في الواقع سوى نزل خصصت لاستضافة المسافرين، ولعل ما يؤيد قولنا هذا هو الاصطلاح اللاتيني للفندق وهو Hospital " الذي اشتقت كلمة " Hotel" التي تعبر حاليا عن الفندق في اللغة الفرنسية، كما اشتقت منه كذلك كلمةHospite الإيطالية القديمة ومن ثم Ospite الحديثة وكلمة " Hote " الفرنسية وكلاهما تعني الضيف وهي تطلق على نزيل الفندق[2].

الضيافة أصلا كانت من أعظم مآثر الحضارة القديمة ولا سيما في الشرق القديم ولعل هذا هو السبب في تأخر ظهور الفنادق في بلاده، وتبين الدراسات التاريخية لبلدان الشرق القديم أن البلدان العربية بالغت في إكرام الضيف حتى أصبحت الضيافة العربية في العالم كله مضرب الأمثال[3].

---

[1] طاهر، عبد الحكيم، تسويق الوجهات السياحية الجزائرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 230.

[2] بوزيان، حسينة، السياحة العلاجية في الجزائر: الفرص والتحديات والآفاق المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الطب، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020، ص 160.

[3] ، نادية، السياحة الريفية كآلية للتنمية المستدامة في المناطق الداخلية من الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص 195

كان علية القوم عند العرب يوقدون النيران ليلا فوق قمم الجبال العالية ليراها المسافر من بعيد فيتجه نحوها ليجد الدفء والمأوى والمأكل دون مقابل، وثمة رأي يرى أن الفندقة ظهرت في الشرق القديم قبل ظهورها في القارة الأوربية بزمن طويل وليس معنى هذا أن انتشارها كان انتشاراً عاماً وطبيعياً بالمعنى الذي رأيناه في غيرها من باقي الشعوب القديمة.

ب – الفندقة عند الإغريق: إن الفندقة العامة أي الضيافة لم تعرف عند الإغريق القدماء في بادئ الأمر، لأنهم كانوا يشتهرون بكرم الضيافة مثلهم مثل باقي الشعوب الشرقية، ذلك لأن الإغريق القدامي كانوا على اتصال وثيق بأهل الشرق القديم ومصر بصفة خاصة حيث تبادلوا العلوم والمعارف. نرى أن الفندقة القديمة عند الإغريق كانت اساساً للفندقة العلاجية إلى حد ما[1].

ج – الفندقة عند الرومان: الفندقة عند الرومان لم تأت بجديد على ما أنت به الفندقة الإغريقية من الناحية النوعية إلا أننا نرى أنها فاقت هذه الأخيرة بأن صقلتها ونظمتها من الناحيتين الشكلية والقانونية.

فالمعروف أن روما غزت العالم القديم والحديث بنظمه وأحكامه، وهو في هذه الناحية لم يغفل الفندقة، ذلك أن أغلب الأحكام القانونية التي تضمنتها القوانين المدنية للدول الحديثة يرجع أصلها إلى القانون الروماني، إذ أن القانون الروماني هو القانون القديم الوحيد الذي نظم صناعة الفنادق بصفة خاصة.

ولا يخفى أن الحكام والمشرعين الرومان كانوا يتحرون الشدة والقسوة عند سنهم التشريعات الفندقية لكي تكون رادعة لأصحاب الفنادق ولضمان سلامة المسافرين[2].

---

[1] بلقاسمي، مريم، المرجع السابق، ص 210

[2] منصوري، أمين، المرجع السابق، ص 230

رأينا أن الفندقة لم تعرف في الشرق القديم إلا عندما كانت الجنود تحتاج خلال سيرها إلى ملاجئ تأويها ليلا من الضواري وتحميها نهاراً من حرارة الشمس، فكان الحكام والسلاطين يقيمون لهم في طريقهم مبان جماعية في قلب الصحاري على مسافات متباعدة وبقدر الإمكان يختارونها قرب منابع المياه، وكان يطلق على هذه النزل لفظ " Cauponae هذه النزل لم تكن سوى استراحات تتكون من فناء كبير محاط من جميع جوانبه بغرف مفروشة مخصصة لإيواء الأغراب دون مقابل، فهي خالية من الفراش والزاد، وكان لزاما على المسافر أن يأتي بهما معه، وقد عم انتشار هذه النزل بعد الفتوحات وأصبحت تستعمل من قبل المسافرين سواء أكانوا أفراد أو قوافل، فعرفت في بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط مثال القسطنطينية وبلاد الفرس وسائر البلدان العربية بـ (أم خان). أما في بلاد شمال أفريقيا جنوب البحر الأبيض المتوسط فقد عرفت باسم (منزل) أو كرفات سراي)، لأنها أصبحت بعد الفتوحات الرومانية تعد الإيواء القوافل والمسافرين.[1]

وقد أنشئت بعد ذلك خانات على مشارف المدن وداخلها، يأوي إليها الجند العائدون والتجار والمسافرون هذه النزل كانت عبارة عن نزل للمواطنين يحولونها إلى خانات يستقبلون فيها الجنود المنتصرين العائدين من ميدان الحرب والمحملين بالغنائم فيقدمون لهم ما لذ وطاب من طعام وشراب بقصد ابتزاز أموالهم. كان يطلق على هذا النزل لفظ ". diverticula"

في نهاية هذا العرض الموجز للفندقة في القصور القديمة، لابد من الإشارة إلى أن الخان يتكون في تلك العصور من غرف نوم ومخزن وبئر ماء واسطبل للحيوانات[2].

المرحلة الثانية: الفندقة في العصور الوسطى

[1] بن سالم، خديجة، المرجع السابق، ص 200

[2] قدور، عبد القادر، المرجع السابق، ص 220

تعتبر العصور الوسطى هي بداية تطور صناعة الفنادق حيث كانت تلك الفترة طويلة ورافقتها ظروف اقتصادية وتجارية وصناعية عديدة أثرت عليها كثيراً، وأخذت الفنادق تغزو المدن الكبرى وتحل محل الخانات في المدن الصغيرة[1].

ففي العصور الوسطى كانت المسيحية قد انتشرت وعمت القارة الأوربية وتميزت التقاليد الدينية وقتئذ بما عرفت به من حب للمستقبل بكرم الضيافة واعتبرته أحد الواجبات الدينية.

بيد أن هذه الضيافة الخاصة لم تستمر طويلا نظرا لتزايد الأسفار سواء أكانت للتجارة أم لتأدية فرض الحج ... الخ. الأمر الذي أدى إلى انتشار الفندقة العامة في المدن تبعا لتطور طرق المواصلات ووسائل النقل نتيجة لاختراع الآلات البخارية والسيارة والدراجات النارية والسكك الحديدية.

وأهم ما تمتاز به العصور الوسطى هو تطور وتحول الخان البدائي الذي كان يتكون من غرف نوم درجة أولى وغرف نوم مخصصة لطاقم السائقين غرفة أو غرفتين كبيرتين) وحانة وفسحة في الوسط وكذلك إسطبل للحيوانات إلى فندق كبير وانتشاره داخل المدن، وكانت هذه الفنادق الأولية مقسمة إلى غرف صغيرة وبسيطة لإيواء الفقراء وغرف جيدة لإيواء الأغنياء وكانت غرف الأغنياء كبيرة وذو أثاث فاخر وفي بعض الأحيان توجد فيها فسحة إضافية لتقديم الطعام[2].

وهكذا أنشئت الفنادق الكبيرة في العواصم، ولأول مرة ظهر أسم الفندق على لافتات كبيرة معلقة على شرفتها " سكهك الحديد وهنا بدأ هذا الجديد يأخذ طرازا معينا يتفق مع

[1] زاوي، سعيدة، المرجع السابق، ص 180

[2] طاهر، عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 240

متطلبات الخدمة وسهولتها، وأصبحت الصالة العمومية في الطابق الأرضي وفي الأدوار العليا أصبحت الغرف عبارة عن وحدات متشابهة[1].

وتشير المراجع النظرية المتخصصة إلى أن الفنادق في العصور الوسطى كانت تتكون من عدد كبير من الغرف تستوعب أحيانا ما بين 100 150 شخصا ولم يكن باستطاعة الفندقي وأسرته الصغيرة أن يقوم بخدمة هذا العدد الكبير من الضيوف فلجأ إلى مساعدة آخرين يعملون في المطبخ والمطعم وخدمة الطوابق بعد أن كان الخان يدار من قبل مالك الخان وأفراد أسرته وهكذا ظهر التخصص المهني في صناعة الفنادق وبشأنه الأولى لعلم الفنادق[2].

المرحلة الثالثة: الفندقة في العصور الحديثة

أصبحت صناعة الفنادق في العصر الحالي صناعة فريدة ومتميزة لها خصائصها وأنظمتها وثقافتها وقوانينها وسياساتها، فالواقع التطبيقي يبين أن الكثير من رجال الأعمال والشركات في معظم بلدان العالم أخذت تتهافت على الاستثمار في القطاع الفندقي، إذ قامت بتأسيس شركات عالمية تهدف إلى إدارة السلاسل الفندقية والفنادق الكبيرة وتعمل على إدخال أحدث وسائل البناء الإنشاء والتكنولوجيا والإدارة الحديثة فيها[3].

وتشير دراسات صناعة الفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن صناعة الفنادق فيها شهدت نموا ملحوظا في العشرينيات من القرن الماضي ، كما تم فيها تطوير الكثير من المفاهيم المتعلقة بتصميم الفنادق من خلال العمل الدؤوب والمتواصل لتقابل رغبات

[1] بوزيان، حسينة، المرجع السابق، ص 150

[2] سميرة لجلال، المرجع السابق، ص 30

[3] عثماني، نادية، المرجع السابق، ص 170

المسافرين والسائحين المتغيرة باستمرار ، فالفنادق الموحدة ذات الأحجام المتوسطة والقائمة في مراكز المدن التجارية تم استبدالها بفنادق أخرى تميز بناؤها بفن معماري خلاق وجديد ، وبقاعات مركزية ذات سطوح عالية وبمصاعد خارجية جذابة ، وبإبداعات أخرى أصبحت سمة ملازمة لكثير من الفنادق منها " Plaza Century في لوس أنجلوس وكذلك فنادق " Hyahh Regencyفي أطلنطا ، كما تم إنشاء فنادق المؤتمرات الضخمة التي تتميز بكبر حجمها ومساحات واسعة لإقامة الحفلات لتقابل متطلبات السوق المتزايدة والمتغيرة باستمرار، وخير مثال على ذلك[1]. " Hilton York New

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك تغيرات كثيرة حدثت في مواقع الفنادق ، ففي الوقت (بداية عام 1900م) الذي كان يتم فيه إنشاء الفنادق بالقرب من محطات السكك الحديدية وذلك لأن معظم المسافرين كانوا في ذلك الوقت يسافرون وينتقلون من مكان إلى آخر بالقطارات أصبح إنشاء الفنادق الأكثر حداثة يتم خارج المدن بالقرب من المطارات والموانئ وعلى الطرق البرية السريعة وفي المناطق الطبيعية كالغابات والجبال والبحيرات والسواحل ... الخ[2] بسبب ظهور وسائل نقل جديدة وهي: السيارات والطائرات والسفن، فالنفط المتزايد في استخدام القطارات كوسيلة نقل فتحآفاقا جديدة لم تكن ملائمة لتطور صناعة الفنادق، كما أن الطلب المتزايد على السفر في السيارات أدى إلى ظهور ظاهرة جديدة في حقل الضيافة هي صناعة الموتيلات Industry Motels The " ففي أواخر القرن الثامن عشر تمكن رجال الأعمال المسافرين بالسيارات من إيجاد أماكن خاصة منازل ومزارع قريبة من الطرق البرية السريعة يقيمون فيها، غير أن عدد المسافرين منهم بعد ذلك الوقت فاق عدد هذه الأماكن الخاصة والقريبة من الطرق البرية السريعة، مما أدى ذلك إلى ظهور الموتيل

[1] فوزي لعرابي، المرجع السابق، ص 60

[2] أ. لطيفة بلميهوب، المرجع السابق، ص 130

كطريقة وحيدة يقدم السكن للمسافرين من رجال أعمال وغيرهم بتكلفة منخفضة لحل هذه المشكلة. تشير الدراسات إلى أن أول موتيل تم إنشائه في " Arizona Douglas في عام 1901وكان يسمى[1]"camp cottage Askins".

ويبين الاطلاع الميداني أن الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي تمكنت من أن تسمو بالفندقة إلى أعلى دراجات التقدم والتنظيم الفني والاقتصادي والإداري ، وتمكن التنظيم الفندق الأمريكي بنشأته الضخمة أن يغير من نظام المعيشة التقليدي للأسرة الأمريكية ، فبعض الفنادق في أمريكا يصل عدد الغرف فيها إلى 5500 غرفة مجهزة بكافة الخدمات اللازمة لإشباع حاجات الضيوف ورغباتهم دون الحاجة إلى الخروج من الفندق ، ويستطيع الضيف أن يقيم في بعض الفنادق الأمريكية مدة شهر كامل ويحصل على كل الخدمات التي يحتاج إليها دون الخروج من الفندق[2]

أم في القارة الأوربية فقد انتشرت فيها الفنادق ووسائل الإيواء بكافة أنواعها وأشكالها، ففي ألمانيا الغربية سابقاً على سبيل المثال ظهر في عام 1954 م حوالي 18 ألف مشروع فندقي بعدد الأسرة يبلغ 295 ألف سرير. كما أن أغلب فنادق مدريد في اسبانيا وبعض فنادق البلدان الأخرى بلغ عددها حوالي خمسين فندقا مملوكة كلها لشركة فندقية كبرى مركزها بقع بمدينة مدريد العاصمة. كذلك وصلت صناعة الفنادق في إنكلترا إلى مستوى عال[3]، بيد أنها لا ترقى بطبيعة الحال إلى الدرجة التي وصلت إليها صناعة الفنادق في أمريكا، وحي تحتوي على ما يقرب من 1,180,000 سرير. يقوم بتمثيل الفنادق في بريطانيا جمعية الفنادق والمطاعم البريطانية Hotels British Association and Restaurantsومركزها لندن، وينضم إلى هذه الجمعية أكثر من ألف من المحلات

[1]إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص 80

[2]خديجة عماري، المرجع السابق، ص 50

[3]بن عائشة، سارة، المرجع السابق، ص 160

العامة متفرقة في شتى أنحاء إنجلترا واسكتلندا وشمال ايرلندا ، كما ينضم إليها كذلك بعض الفنادق الموجودة في المستعمرات عبر البحار . تدخل هذه الجمعية ضمن أعضاء الجمعية الدولية للفنادق.(IHA) وتشير المراجع النظرية المتخصصة إلى أن الإقامة في القارة الأوربية منتشرة بشكل كبير ولا سيما في المدن الكبرى غير أنها لم تصل إلى ذلك المستوى من التطور الذي وصلت إليه الفنادق الأمريكية من حيث الإدارة والتكنولوجيا والحجم . [1]

الفرع الثالث : أنواع الفنادق :

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الفنادق هي:

أولا: الفنادق التجارية

يقع معظم الفنادق التجارية بالقرب من المطارات أو بالقرب من أواسط المدن الكبرى، أو المدن المتوسطة.[2]

وتقدم هذه الفنادق خدماتها أساسًا لرجال الأعمال الرحالة، ولهؤلاء الذين يقومون برحلات قصيرة. ويتسم كثير من هذه الفنادق بمحيط فخم وبمجال خدمات واسع.

ويملك الزبائن الخيار في معظم الفنادق التجارية بين عدة مطاعم تتراوح بين المقهى الرخيص وقاعات الطعام الفخمة. وتقدم بعض مطاعم هذه الفنادق بعض أنواع الترويح أما المحلات التجارية في الفنادق التجارية فتضم محلات الملابس ومحلات الهدايا ومكانا لبيع الصحف. كما تضم بعض الفنادق التجارية محلات للحلاقة وصالونات للتجميل، ويحتوي كثير منها على حمامات السباحة وحمامات السونا البخارية.

وتضم فنادق تجارية كثيرة صالات واسعة بإمكان نزلائها أو أي مجموعات أخرى استخدامها للحفلات والولائم، أو للمؤتمرات والاجتماعات. ويقدم قسم التغذية بالفندق وجبات الطعام والوجبات الخفيفة لمثل هذه المناسبات[1].

---

[1] فرحات، يوسف، المرجع السابق، ص 190

[2] نسيمة بن عودة، المرجع السابق، ص 130

ثانيا : فنادق المنتجعات

وهي تقدم وسائل الراحة والسكنى والطعام والشراب للسياح، ولهؤلاء الذين يتمتعون بإجازاتهم. كما يوفر بعض هذه الفنادق ملاعب الجولف والتزلج والسباحة ونشاطات أخرى. ويبقى النزلاء لمدة تتراوح بين عدة أيام وعدة أسابيع. ويقع معظم فنادق المنتجعات بقرب البحيرات والجبال أو بقرب البحر، إلا أن بعضها الآخر يقع قريبا من المدن الكبرى ويصلح مكانا لقضاء الإجازات لسكان المناطق المجاورة.

وفي معظم فنادق المنتجعات يكون العمل موسميًا. ففي الأشهر الباردة مثلاً تسافر أعداد كبيرة من الناس إلى منتجعات الجبال للتزلج[2].

وتقدم فنادق المنتجعات كذلك بعض النشاطات لزبائنها بداخل الفنادق، وكثير منها يضم بين جنباته صالات ألعاب رياضية وصالات ألعاب التسلية، وحمامات سباحة داخلية وساحات التنس. ويقدم بعضها، في بعض الدول العروض الراقصة والموسيقى وضروبا أخرى من التسلية.

ثالثا: الفنادق السكنية

وهي تؤجر غرفة أو أكثر إلى الزبائن لفترات طويلة من الزمن، وتشبه هذه الفنادق مباني الشقق إلا أنها توفر أيضًا خدمات الطعام والخدمة والغسيل والكي[3].

المطلب الثاني : المقومات البشرية

يمكن تقسيم المقومات البشرية والتي هي من صنع الإنسان إلى مقومات حضارية وتاريخية والتراث الحضاري والثقافي.

---

[1] عمر قاسمي، المرجع السابق، ص 80

[2] عبد الرحمن بوشناق، المرجع السابق، ص 20

[3] سعاد مكي، المرجع السابق، ص 50

الفرع الاول : المقومات الحضارية والتاريخية

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا حضاريا وتاريخيا يمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضارته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين وأهم المواقع الأثرية في الجزائر هي:

- موقع الطاسيلي من أروع المواقع الطبيعية ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد.
- حي القصبة في الجزائر العاصمة العهد العثماني في القرن (16) تم تصنيفه سنة 1992.
- وادي ميزاب بغرداية يعود بنائه إلى القرن 10 ميلادي يحيط به خمسة قصور ذات طابع صحراوي تم تصنيفه سنة1982
- موقع تيمقاد ببانتة[1].
- قلعة بني حماد
- أثار رومانية على أرجاء الوطن
- موقع جميلة.
- أثار دولة الحماديين والموحدين.
- المسرح الروماني بولاية قالمة ..... الخ[2]

الفرع الثاني : المقومات الحضارية والثقافية في الجزائر

يمكن تعريف التراث الحضاري والثقافي الجزائري بأنه محمل العناصر التي تعكس تاريخ البلاد بكل أبعاده، حيث تتميز الجزائر بتنوع ثقافي وتاريخي مهم يرجع بالأساس إلى

[1] نورالدين حداد، المرجع السابق، ص 80

[2] أ. أمينة بن صالح، المرجع السابق، ص 120

تعدد الحضارات والثقافات التي مرت على الجزائر) الفينيقية، الرومانية البيزنطية الوندالية المسلمين، والأتراك وأخيرا الفرنسيين، حيث أن كل حضارة تركت العديد من بصماتها على الإرث العمراني والثقافي للجزائر ما أكسبها غنى في هذا المجال، وهو ما جعل من هذه المناطق مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو[1].

ويشمل هذا التراث جزءا هاما من المتاحف نذكر منها:

- المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة تم إنشاءه في سنة 1852م.
- المتحف الوطني للفنون الشعبية بالقصبة.
- متحف تيمقاد بباتنة
- متحف هيبون بمدينة عنابة.
- متحف المسرح الروماني بقالمة إضافة إلى كل هذا فإن الجزائر تملك تراثا ثقافيا شعبيا ويتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية إضافة إلى المنتجات المتنوعة من الصناعات التقليدية والحرفية مثل صناعة الزرابي و القشابية والنحاس والفخار.... إلخ[2].

خلاصة الفصل الاول :

من خلال ما تم دراسته في الفصل الاول تطرقنا الى الجوانب الأساسية التي تُشكل مقومات التنمية السياحية. بدأنا بهياكل تنمية السياحة، مُركزين على أن هذه الهياكل لا تقتصر على الجانب المادي بل تتسع لتشمل الجوانب الطبيعية. ففي المطلب الأول، تناولنا

[1] جمال الدين بن عيسى، المرجع السابق، ص 40

[2] أحمد جاب الله، المرجع السابق، ص 120

الهياكل الطبيعية كمعطيات جغرافية تُشكل الجذب الأساسي للوجهة السياحية، بينما في المطلب الثاني، بحثنا في الهياكل المادية كعنصر داعم لتجربة السائح، بما في ذلك البنية التحتية والمرافق. انتقلنا بعدها إلى المبحث الثاني الذي ركز على الهياكل الإيوائية والبشرية. ففي المطلب الأول، تناولنا الهياكل الإيوائية التي تُوفر المأوى والراحة للزوار، مُشيرين إلى تنوعها وأهمية فهمها. وأخيرًا، في المطلب الثاني، سلطنا الضوء على الهياكل البشرية بما تحمله من مكونات حضارية وتاريخية وثقافية تُضفي على الوجهة طابعًا فريدًا. كما أكدنا أن التنمية السياحية المستدامة تتطلب تكاملًا بين الجمال الطبيعي، البنية التحتية المتطورة، المرافق الإيوائية عالية الجودة، والتراث البشري الغني، مع ضرورة الحفاظ على هذه المقومات واستغلالها بمسؤولية.

الفصل الثاني

اساليب تنمية السياحية

تمهيد

بعد التطرق الى المقومات الأساسية التي تُشكل دعائم التنمية السياحية، ينتقل التركيز في هذا الفصل إلى دراسة الأساليب والآليات التي تُمكن من تحويل هذه المقومات إلى واقع ملموس على الأرض. إنّ التنمية السياحية لا تحدث بشكل تلقائي، بل تتطلب تخطيطًا دقيقًا، وتنسيقًا بين مختلف الفاعلين، وتفعيلًا لدور السلطات المحلية كمحرك رئيسي لهذا التطور.

عالجنا في هذا الفصل مجموعة من الجوانب ، بدءًا من تحديد اختصاصات السلطات المحلية على مستويي الولاية والبلدية، مرورًا بالأدوات والآليات الإدارية التي تُمكن هذه السلطات من تعزيز القطاع السياحي، وصولًا إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف التنموية. إنّ هذه الأساليب يُسهم في رسم خارطة طريق واضحة لتحقيق تنمية سياحية مُستدامة وفعّالة، تُلبي تطلعات المجتمع المحلي وتُعزز من مكانة الوجهة على الخارطة السياحية.

المبحث الاول : اختصاصات السلطات المحلية في مجال السياحة

تُعتبر السلطات المحلية في أي نظام إداري الدعامة الأساسية لتطبيق السياسات التنموية على أرض الواقع، وفي مجال السياحة، يبرز دورها كعنصر مهم في دفع عجلة النمو. يكتسب هذا الدور أهمية خاصة نظرًا لقرب هذه السلطات من الواقع المحلي وقدرتها على تحديد الاحتياجات الفعلية واستغلال الإمكانيات المتاحة. ركزنا في هذا المبحث على تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لاختصاصات السلطات المحلية، ممثلة في الولاية والبلدية، في مجال التنمية السياحية. من خلال التطرق الى مفهوم كل من الولاية والبلدية، وتطورهما التاريخي، والهيئات والأجهزة التي تُشكل إدارتيهما، وكيفية ممارسة هذه الصلاحيات لتحقيق أهداف التنمية السياحية. إنّ هذه الاختصاصات يُعدّ ضروريًا لتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المحلي، وتحديد سُبل تعزيز الفاعلية في تحقيق التنمية السياحية.

المطلب الاول : الولاية

تُمثل الولاية، كوحدة إدارية إقليمية، مستوىً هامًا من مستويات اللامركزية في العديد من الدول، وهي تُعدّ حلقة وصل أساسية بين الحكومة المركزية والبلديات على المستوى المحلي. في سياق التنمية السياحية، تضطلع الولاية بدور ضروري في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية، وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات، وتخصيص الموارد اللازمة لدعم المشاريع السياحية. يشمل هذا الدور وضع الخطط التنموية، وتشجيع الاستثمار، وتوفير البنية التحتية، وتنظيم الأنشطة السياحية. يُسلط هذا المطلب الضوء على مفهوم الولاية، تطورها التاريخي، خصائصها المميزة، وهياكلها التنظيمية المتمثلة في المجلس الشعبي الولائي ورئيسه، وذلك من خلال آليات عملها ودورها المباشر في تعزيز التنمية السياحية على مستوى الإقليم، مما يُمكنها من تحقيق التوازن بين التنمية المحلية والأهداف الوطنية.

الفرع الاول : مفهوم الولاية

الولاية هي عبارة عن هيئة أو مجموعة إدارية للا مركزية إقليمية (جغرافية) في النظام الجزائري، حيث تعرف بأنها جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة ادارية للدولة".

الولاية كوحدة إدارية تتوفر فيها مقومات وأركان نظام اللامركزية الإدارية وأسسها الفنية والسياسية.

اولا: كما تعرف الولاية حسب المادة الأول من قانون الولاية رقم 12-07 الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتبع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل المجالات المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب والى الشعب " وتحدث بموجب القانون

ثانيا : انشاء الولاية

إن عملية انشاء وحدات من ولاية من الولايات، أو نتظام الولاية ككل في الدولة الجزائرية، تتضمن عدة عناصر أساسية هي الغرض من انشاء الولاية، هيئة الولاية، ووسائل الإنشاء المختلفة الفنية والمادية اللازمة لإنشائها[1]

1-مراحل إنشاء الولاية

تمر عملية إنشاء الولاية بشكل جزئي أو إنشاء نظام الولاية ككل، بثلاثة مراحل وهي :

أ) مرحلة التقرير : وهي مرحلة انعقاد الإدارة والنيابية لسلطات العامة المختصة على احداث وإنشاء الولاية وذلك بعد إجراء الدراسات والمناقشات والمداولات اللازمة لاتخاذ قرار إنشاء الولاية

ب)- مرحلة التحضير: وهي تنحصر في إعداد الوسائل القانونية والمادية و الإدارية اللازمة والضرورية المرحلة تنفيذ قرار قانون)[2].

ج) مرحلة التنفيذ : والمقصود بهذه المرحلة هو الدخول فعلا في حيز التطبيق وتحويل مرحلة التقرير إلى عمل وواقع مطبق، ونظرا لأن عملية التنفيذ تمتاز بصفة الاستمرارية فهي تحتاج لاهتمام بوسائل التنفيذ وبالرقابة و المتابعة الرسمية حتى يتم تحقيق أهداف الولاية" .

[1] عبد القادر خليفي، الإدارة المحلية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص. 50.

[2] عمار بوضياف، القانون الإداري، ديوان النشر الجامعي، الجزائر، 2010، ص 120.

كما تعتبر الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل لهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية والتضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[1]

2- التطور التاريخي للولاية

أ- مرحلة الاستعمار:

أثبتت الدراسات التاريخية إصرار سلطات الاحتلال الفرنسي على هدم مؤسسات الدولة والمجتمع الجزائري، إذا تم تقسيم البلاد منذ عام 1845 وبصفة تعسفية إلى ثلاثة أقاليم، ثم أحدثت تقسيمات تعسفية أخرى في الأقاليم الاخضاع السكان لأنظمة الإدارة المدنية والعسكرية الاستعمارية حسب كثافة الجيش والمعمرين.

وبغض النظر عن التعديلات التي طرأت على التنظيم العمالي الولائي تبعا لأهداف الاستعمار وإستراتيجية بالجزائر، فإنه يمكن تقديم الملاحظات الأساسية التالية[2]:

لقد تم إخضاع مناطق وإقليم الجنوب Territoire Sud إلى السلطة العسكرية، بينما قسم الشمال في البداية إلى ثلاثة عمالات ولايات) هي الجزائر، وهران، قسنطينة مع اخضاعها – نسبيا –القانون المتعلق بالمحافظات أو العمالات في فرنسا، وذلك منذ التقسيم الوارد بالأمر الصادرة في 15 أفريل 1845 والمتعلق بإدارة الأقاليم المدنية territoires civilsإلى صدور المرسوم 56 – 601 المؤرخ في 28 جوان 1956 المتضمن الإصلاح الاداري بالجزائر ومع نهاية فترة الاستعمار كان بالجزائر 15 عمالة و 91 دائرة لقد شكل نظام الولاية في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية مجرد صورة لعدم التركيز الإداري، فهي لم تكن تعبر عن اهتمامات أو مصالح محلية لأنها كانت مجرد وحدة إدارية للتمكين لاستعمار وإطار التنفيذ سياساتها وخططها الهدامة[3]" .

[1] فوزي أوصديق، التنظيم الإداري في الجزائر، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص 80.

[2] محمد الصغير بعلي، القانون الإداري العام، منشورات البغدادي، الجزائر، 2008، ص. 95.

[3] الحسين علام، اللامركزية الإدارية في المغرب العربي، دار الكتاب، تونس، 1999، ص 70.

هدم على إدارة وتسيير العمالة أو عامل العمالة الوالي أو المحافظ الذي كان خاضعا للسلطة الرئاسية للحكام العام، وقد كان يتمتع بصلاحيات واسعة يمارسها بمساعدة نواب له في نطاق الدوائر كأجزاء إقليمية إدارية إلى جانب عامل العمالة المحافظة أو الوالي تم إحداث هيئتين هما:

- مجلس العمالة : Conseil du préfecture ويمارس مهامه تحت رئاسة عامل العمالة وعضوية عدد من الموظفين تعينهم السلطة المركزية، وله اختصاصات متنوعة : إدارية وقضائية
- المجلس العام : " Conseil Général كان في البداية يتشكل عن طريق تعيين أعضائه من أعيان إلى حين اعتماد نظام الانتخاب سنة1908[1]

ب-مرحلة الاستقلال:

عمدت السلطات العامة، بعد الاستقلال إلى اتخاذ جملة من الاجراءات على مستوى التنظيم الولائي (العمالات) تمثلت في دعم مركز وسلطات عامل العمالة الوالي) من جهة وضمان قدر معين من التمثيل الشعبي:

ففي الفترة الأولى، تم إحداث لجان عمالية (جهوية) للتدخل الاقتصادي والاجتماعي "C.DIE.S"، تضم ممثلين عن المصالح الادارية وممثلين عن السكان يعينهم عامل العمالة (الوالي)، الذي تؤول إليه رئاسة اللجنة وهذه اللجان يكون دورها استشاري بالمصادقة على المشاريع المقدمة من طرف الوالي.

وفي الفترة الثانية، وبعد الانتخابات البلدية 1967، تم استخلاف اللجنة السابقة بمجلس جهوي عمالي أو ولائي) اقتصادي واجتماعي "A.D.E.S" والذي كان يتشكل من جميع روساء المجالس الشعبية البلدية بالعمالة، مع إضافة ممثل عن كل من الحزب، النقابة، والجيش.

و دور هذا المجلس اقتراح ومناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فقد كان مجرد هيئة استشارية[2]" .

[1] عليوة علي، الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2015، ص. 110.

[2] رابح مجاور، التنظيم الجهوي والدولة، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص. 60.

ثالثا : خصائص الولاية

- إن الولاية هي وحدة أو مجموعة إدارية لامركزية اقليمية وجغرافية وليست مجموعة أو وحدة لا مركزية فنية أو مصلحيه أو مرفقيه فقد وجدت ومنحت الاستقلال والشخصية المعنوية ومنحت جزء من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي أساسا، وليس على أساس فني أو موضوعي
- تعد الولاية كوحدة أو مجموعة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري، حلقة وصل بين الحاجيات والمصالح والمقتضيات المحلية المتميزة عن المصالح الدولة ككل وبين مصالح و مقتضيات واحتياجات المصالح العامة في الدولة[1].
- تمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إدارية لامركزية في النظام الاداري الجزائري بأنها أوضح صورة للنظام اللامركزي الاداري النسبية وليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة، وذلك لأن أعضاء هيئة وجهاز تسييرها وإدارتها لم يتم اختيارهم أو انتقائهم عنهم بالانتخاب، وإنما يختار بعضهم بالانتخاب العام (الاقتراع وهم أعضاء المجلس الشعبي الولائي، بينما يعين باقي الأعضاء ووالي الولاية من قبل السلطات الادارية المركزية بمرسوم وهم أعضاء المجلس التنفيذي للولاية والوالي يتولى إدارة الولاية مجلس شعبي منتخب بطريقة الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة ويديرها الوالي . [2]

الفرع الثاني: هيئتان وأجهزة تسيير إدارة الولاية

يتشكل ويتركب جهاز الهيئة التنفيذية للولاية من ثلاثة أجهزة وهيئات إدارية أساسية هي :

اولا: المجلس الشعبي الولائي

يعتبر المجلس الشعبي اللائي هيئة أساسية وحتمية في تشكيل جهاز تسيير إدارة الولاية.

[1] محمد عمارة، الإدارة المحلية والتنمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 130.

[2] أحمد محيو، مقرر القانون الإداري، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2006، ص 100.

حيث يمارس مجلس الولاية دوره على شكل اقتراحات أو آراء يتلقها الوالي بصفته ممثل الدولة، ويقوم بإبداء آراءه حول محضر التنفيذ أو تقرير النشاط ويستشار مجلس الولاية بعنوان المشاورات المسبقة في كل ما يمكن أن يعتبر مقدماً إجراء أكثر إعداد لتحضير المخطط الوطني لتنمية، كما تستشار الولاية قبل نشر بعض[1]

الأنظمة العامة المختلفة بها، أما فيما يخص الآراء التي هي في حيز التنفيذ التي تخص التقارير السنوية لتنفيذ المخطط الوطني المعدة من طرف سلطة الوالي ومن قبل رؤساء المصالح وتقارير الهيئات العمومية الأخرى للولاية وكذا المؤسسات الوطنية مثل الصناعية والتجارية ومنظمات الهيئة الفلاحية الجوارية[2]

1- تشكيل المجلس الشعبي البلدي

يتشكل المجلس الشعبي الولائي في إطار ما نص عليه القانون حيث نص قانون الانتخابات رقم 12/01 على شروط المشاركة بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي، من عدد أعضاء منتخبين أي الناجحين من القوائم المترشحة، باعتماد معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضائه في كل ولاية طبقا للمادة 82 من قانون الانتخابات وذلك بالشكل التالي:

خمسة وثلاثون (35) عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة .

تسعة وثلاثون (39) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.001 و 650.000 نسمة.

ثلاثة وأربعون (43) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650.001 و 950.000 نسمة.

سبعة وأربعون (47) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950.000 و 1.150.000 نسمة.

[1] ناصر لباد، الدليل الموجز في القانون الإداري، دار الحوامة، الجزائر، 2014، ص 85.

[2] أحمد بلعيد، "دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الفكر القانوني، العدد 15، الجزائر، 2018، ص 45.

واحد وخمسون (51) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 1.150.000 و 250.000 نسمة[1].

خمسة وخمسون (55) عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1250.000 نسمة.

مع وجوب مراعاة تمثيل كل الدوائر الانتخابية في الولاية بعضو على الأقل أي أن كل بلدية في إقليم الولاية وجوب أن تمثل بعضو على الأقل، كما يمارس المجلس الشعبي الولائي وظائفة طيلة العهدة المقدرة بخمسة سنوات (5) كاملة وتمدد تلقائيا في الحالات الاستثنائية والحصار والعدوان[2]" .

2- للجان المجلس الشعبي الولائي

لكي يقوم المجلس بمهامه وظائفة المختلفة لابد من تطبيق مبادئ التنظيم لمبدأ تقسيم العمل وتطبيق مبدأ التخصص، أن ينشئ لجنة من بين أعضائه المنتخبين للقيام بواجباته واختصاصاته التي تحدد قانون الولاية..

وهذه اللجان هي أجهزة فنية استشارية للمجلس وأعماله وتكون دائمة فيتراوح عددها ما بين ثلاثة لجان وخمس لجان دائمة متخصصة[3].

- لجنة الشؤون المالية والميزانية
- لجنة التنمية
- لجنة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
- لجنة الشؤون الاجتماعية
- لجنة الشؤون الصحية و الاجتماعي
- لجنة الأشغال العمومية والإسكان

كما يجوز للمجلس الولائي أن يشكل من أعضائه لجنة مؤقتة تتطلب وجودها ظروف طارئة ومستعجلة لكي تقوم كل لجنة بما خول لها من اختصاصات المطروحة على المجلس، وإجراء درسات فنية وقانونية وإعداد تقارير بخصوص ذلك كما يجوز لهذه اللجنة

[1] خالد بن عمار، "البلدية: صلاحياتها وتحدياتها"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 3، الجزائر، 2019، ص 60.

[2] فاطمة الزهراء بن قردة، "اللامركزية المالية للجماعات المحلية"، مجلة القانون، العدد 25، تونس، 2017، ص 75.

[3] عبد الكريم رحماني، "إشكالية الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 8، الجزائر، 2016، ص 90.

أن تستعين بمواطني الولاية الذين تتوفر لديهم الخبرة والاختصاص كما يحق لها أن تطلب الاستماع الى تقارير من موظفي الولاية، مثل ممثلي الشركات الوطنية والمؤسسات المسيرة ذاتيا والمؤسسات العمومية والمصالح الادارية الأخرى لدولة ، التي لديها نشاطات داخل الحدود الادارية للولاية، وذلك من أجل أن تقدم لها الرأي الاستشاري والمعلومات الواقعية عن المشكلة المطروحة للبحث على مستوى كل لجنة على حدى أي أن اللجنة تقوم بعملها في إطار المخصص لها حسب الاختصاص المنسوب إليها[1].

3- نظام تسييره:

يقوم المجلس في إطار قانوني عن طريق المداولات واللجان التي قد يشكلها، تحت رئاسة رئيس المجلس الشعبي الولائي من أجل تنظيم أعماله.

ولدراسة هذا التنظيم سنتطرق إلى دوراته ومداولاته ومن ثم الى صلاحياته[2].

كما سبق الذكر أن للمجلس أربع دورات يعقدها سنويا بصورة عادية تدوم مدتها (15) يوما على الأكثر ويحق في بعض الحالات أن تمدد كأن يطلب ذلك الرئيس أو أغلبية الأعضاء أو يطلب من الوالي، كما قد يعقد المجلس دورات استثنائية بطلب من الوالي أو الرئيس أو ثلث الأعضاء، ولتكون هاته الدورات في إطار قانوني يجب أن يكون الحضور بالأغلبية أي أغلبية الأعضاء، ويكون انعقادها يجري وفق القانون في حال عدم توفر الأغلبية بعد الاستدعاء الثالث الموجه من طرف الرئيس إلى الأعضاء، ويحق للوالي هذا الاجتماع بالإضافة إلى صلاحياته في طلب تمديد أو انعقاد دورة استثنائية، أو كان هذا وسيلة من طرف الوالي لتأثير على المجلس فإنه يعد وسيلة تنسيق الأعمال المجلس والعكس رقابة المجلس على الوالي في حالة طلب الكلمة من قبل الأعضاء أو توجيه السؤال له[3].

---

[1] سميرة قاسمي، "العلاقة بين الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي"، مجلة البحوث القانونية، العدد 12، الجزائر، 2020، ص. 55.

[2] مصطفى الشريف، "مستقبل الحكم المحلي في الدول النامية"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 40، مصر، 2010، ص 115.

[3] ليلى بوديس، "التحديات البيئية للبلديات الجزائرية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 18، الجزائر، 2019، ص 70.

المدولات : يجري المجلس الشعبي الولائي خلال دوراته مداولات تنص أو تضم إحدى صلاحياته وتجري هذه المداولات على حسب القواعد الأساسية التالية:

أ) العلانية : القاعدة العامة أن تكون مداولات المجلس علانية أي لا يجب أن تمتاز بالسرية ضمانا لرقابة الشعبية وحتى إن امتازت هاته المداولات بالسرية لا تكون إلا في الحالات التالية:

- فحص ودراسة الحالات الانضباطية للمنتخبين الولائيين أي كل ماله صلة بأعضاء المجلس الولائي.
- فحص المسائل المرتبطة بالأمن والنظام العام أي لا يجب أن يكون علانيا لأنه يدرس حالة الاستقرار للولاية وضمانا لسلامة وأمن المواطنين. [1]

ب) التصويت تتم المصادقة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين، لكن عند التساوي في

التصويت يكون صوت الرئيس هو المرجح وفقا ما ورد بالمادة 47 من قانون الولاية.

- ✓ الوالي يجسد الوالي الصورة الحقيقية لعدم التركيز الاداري نظرا لسلطاتو الصلاحيات المسندة إليه باعتباره ممثل الدولة في إقليم الولاية[2].

أ) التمثيل : حيث نصت المادة 92 من قانون الولاية على أن الوالي هو ممثل ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، وهو بذلك يمثل مختلف الوزراء إذ يلتزم بتنفيذ التعليمات الصادرة من كلوزير وعليه فهو مكلف بالتنشيط والتنسيق و المراقبة لأعمال المصالح الخارجية للوزارات المتواجدة في الولاية باستثناء بعض القطاعات التي لها ارتباط مباشر بالإدارات والمصالح المركزية للوزارات" .

ب- التنفيذ : يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات وهذا حسب ما نصت عليه المادة 95 من قانون الولاية[1].

[1] جمال الدين زياني، "دور المجتمع المدني في مراقبة السلطات المحلية"، مجلة القانون والمجتمع، العدد 9، الجزائر، 2017، ص 80.

[2] حسام الدين بن سعيد، "الخدمات العمومية المحلية بين اللامركزية واللامركزية"، مجلة القانون العام، العدد 30، الجزائر، 2015، ص 105.

فعلى الوالي أن ينفذ جميع القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية وكل الأوامر في كل مختلف المجالات ويكون هذا التنفيذ ساري المفعول بعد نشرها في الجريدة الرسمية بشرط أن يكون قدمضى عليها يوم من وصولها إلى مقر الدائرة.

التنظيمات : يلتزم الوالي بتنفيذ مختلف التنظيمات واللوائح الصادرة عن هيئات الادارة المركزية سواء تمثلت في مراسيم رئاسة أو مراسيم تنفيذية أو القرارات التنظيمية الصادرة عن الوزراء، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 92 من قانون الولاية . وتجسيداً لسلطاته في تنفيذ القوانين يعمد الوالي الى اتخاذ أو إصدار قرارات ولائية تدرج في القرارات الادارية خاصة بالولاية.

ج) ضباط الشرطة : يتمتع الوالي بالعديد من السلطات الضبط الإداري الشرطة الإدارية

–ضبط الاداري :policeadministrative : يعتبر الوالي مسؤول على المحافظة على النظام العام والأمن والسلامة والسكنية العمومية حيث يزود بالوسائل البشرية والقانونية اللازمة، مصالح الأمن والشرطة الدرك الوطني[2].

ثانيا : رئيس المجلس الشعبي الولائي

ينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين أعضاء المجلس ومن قبلهم للفترة الانتخابية ويجري انتخابه بالاقتراع السري وبأغلبية المطلقة بعد تقديم الترشيحات من الأعضاء الراغبين في تقلد رئاسة المجلس[3].

وإذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى من الاقتراع تجري دورة ثانية ويتم الانتخاب بالأغلبية النسبية وفي حالة تساوي الأصوات يعلن عن انتخاب

---

[1]سعاد بوكافة، "إصلاح الجماعات المحلية في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الجزائري، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 65.

[2]عبد الرزاق بوسعادة، دور الدولة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016، ص 150.

[3]مريم بن عمار، الرقابة الإدارية على أعمال الجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 160.

أكبر مترشحين سناً، ولرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل على نحو دائم يتكون هذا الديوان من موظفين يختارهم رئيس المجلس من بين موظفي الولاية.

ومن أجل تأدية مهامه يجب على الوالي أن يضع تحت تصرف رئيس المجلس الولائي الوثائق والمعلومات والإمكانيات للقيام بمهام المجلس.

كما حول القانون الرئيس المجلس تمثيل الولاية بإمكانية الطعن لدى الجهات القضائية المختصة في كل قرار صادر من وزير الداخلية يثبت بطلان أية مداولة أو يعلن إلغائها أو يرفض المصادقة عليها[1]

- **يتولى رئيس المجلس الشعبي الولائي القيام بلاختصاصات الاتية :**

إلى جانب تعيين رئيس المجلس النوابه ومساعديه وله صلاحية تعيين أحد المساعدين لإنابته في حالة غيابه وإذا وجد مانع لسبب أو آخر فإن المجلس الشعبي الولائي هو الذي يتولى تعيين أحد المساعدين الإنابة الرئيس، وإذا تعذر تعيين أحد المساعدين لوجود مانع فإن المجلس الشعبي الولائي يعيين أحد أعضائه لينوب عن الرئيس، أو أن المشروع عند توسيعه لهذه الصلاحيات من رئيس المجلس الشيعي الولائي إلى المجلس الشعبي الولائي، إنما أراد أن يحافظ على مبدأ الديمقراطية وإرادة الشعب المنتخب على المستوى الإقليمي[2].

كما لديه صلاحيات الإشراف ورئاسة أشغال المجلس الولائي ويتولى إدارة المناقشات في كل الدورات والحفاظ على النظام الداخلي للمجلس حيث أن الجلسات مفتوحة كما يجب الإشارة إلى أن الوالي من الواجب عليه وضع كل الوثائق والمستندات المستلزمات والإمكانات تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي الولائي بالعكس فإن رئيس المجلس الشعبي الولائي من مصلحته المحافظة على العلاقة الموجودة بينه وبين الوالي لأن الوالي بإمكانه الاستغناء على المجلس الشعبي الولائي ورئيسه والعكس غير صحيح . [3]

---

[1] نورالدين حساني، اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مسائل التخطيط العمراني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران 1، الجزائر، 2017، ص 180.

[2] يوسف قادري، التنمية المحلية في إطار اللامركزية الإدارية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2015، ص 170.

[3] خديجة بوزيدي، دور البلدية في تعزيز المشاركة المدنية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2019، ص 140.

كما لرئيس المجلس ديوان يعمل باستمرار وبصفة دائمة وعليه فإن الرئيس هو الذي يختار تشكيلة الديوان من بين موظفي الولاية وليس له الحق أو إقرار التعيين وبالتالي ليس له قرار العقوبة ولكن بإمكانه اقتراحالعقوبة على المجلس وهذا من أجل تمكينه للتفرغ لمهامه الانتخابية التي وجد من أجلها.

كما أنه يقوم بإطلاع أعضاء المجلس الشعبي الولائي في مجال التأديب وفي إطار النظام الداخلي للمجلس غالباً ما تستند مسائل التأديبية إلى لجنة مختصة مكونة من بعض الأعضاء، يتفق ومبدأ الديمقراطية ولكن في أغلب الأحيان يكون هناك تواطؤ ما بين أعضاء اللجنة والعضو المذنب الأمر الذي يحول دون التأديب، [1]والتي ينجر عنها غطرسة العضو المذنب فيتمادى عصيانه وتمرده على الرئيس وزعزعة المجلس كل لذى يجب على المشرع كذلك الانتباه إلى هذا الأمر الذي غالبا ما يكون سببا في توتر الأوضاع داخل المجلس وهذا ليس معناه فسح المجال للرئيس للتصرف كيف ما يشاء لأن قبل كل شيء تسيير المجلس يكون ديمقراطي، شفاف بعيدا عن السيطرة والدكتاتورية، إلى جانب أن المجلس هو منبر الشعب يعبر فيه عن انشغالاته ومشاكله من خلال منتخبيه وبصفة دائمة ومنتظمة بالوضعية العامة للولاية من كل الجوانب وفي كل الميادين بدون استثناء وفي الحالة تقديم رئيس المجلس الشعبي الولائي لاستقالته فإنه يجب أن تقدمها لأعضاء المجلس الشعبي ويحظر الوالي بذلك ويجب استخلافه خلال شهر وفقا للمادة " 66 من قانون الولاية 2012/07/ كما للمجلس الشعبي الولائي، وضع قانون داخلي للمجلس أن يتسنى له معالجة القضايا التي قد تطرح وسكت عليها القانون.[2]

الفرع الثالث: دور الوالي والمجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر

يُعد كلاهما مهم في منظومة التنمية المحلية بالجزائر، ودورهما يتجاوز مجرد الإشراف الإداري ليصبح محركًا فعليًا للنهوض بالقطاع السياحي على مستوى الولاية.

[1]محمد الأمين بن تركي، التحديات القانونية والإدارية التي تواجه الدولة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر، 2020، ص 190.

[2]صالحة عماري، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، 2017، ص 175.

يضطلع المجلس الشعبي الولائي، بصفته هيئة منتخبة تمثل إرادة المواطنين، بمسؤولية وضع المخططات التنموية للولاية التي تشمل بالضرورة الجانب السياحي.

فهو المسؤول الأول عن المصادقة على برامج التنمية السياحية، والتي تتضمن تحديد المشاريع ذات الأولوية، مثل إنشاء أو تطوير الفنادق، المنتجعات، المراكز الترفيهية، أو تهيئة المواقع الطبيعية والأثرية.[1]

كما يقع على عاتقه تخصيص الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، من خلال تحديد حصة القطاع السياحي من ميزانية الولاية، والبحث عن مصادر تمويل إضافية.

يمارس المجلس دورًا رقابيًا عبر الرقابة على تنفيذ المشاريع السياحية، لضمان سيرها وفق الخطط الموضوعة، ومدى التزامها بالمعايير والجودة المطلوبة، بالإضافة إلى سن اللوائح والقرارات التنظيمية التي تخدم القطاع السياحي، مثل تلك المتعلقة بالتراخيص أو حماية البيئة السياحية[2].

- **الوالي**

بصفته ممثل الدولة على مستوى الولاية والرئيس التنفيذي للمجلس الشعبي الولائي، فيلعب دورًا قياديًا وتنسيقيًا .

هو المسؤول الأول عن تنفيذ المخططات والبرامج التنموية التي صادق عليها المجلس، ويتحول عمل المجلس من مجرد رؤى إلى إجراءات عملية ملموسة بفضل إشرافه المباشر. يتميز دور الوالي بقدرته على التنسيق الفعال بين مختلف المصالح الولائية ذات الصلة بالسياحة، كمديريات السياحة، الثقافة، البيئة، العمران، والنقل، لضمان تكامل الجهود وتجنب التضارب، مما يساهم في بناء منظومة سياحية متكاملة.

كما يمتلك صلاحية منح التراخيص والموافقات اللازمة للاستثمار السياحي، وبالتالي فهو يلعب دورًا في تسهيل وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين وتشجيعهم على ولوج هذا

[1] عبد الوهاب بوشيخي، أثر اللامركزية على أداء البلديات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 165.

[2] ابتسام شلبي، إدارة الموارد البشرية في الجماعات المحلية الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص. 155.

القطاع. يمتد دوره ليشمل متابعة وتقييم المشاريع السياحية بشكل مستمر، والتدخل لحل المشاكل والعراقيل التي قد تواجهها. [1]

علاوة على ذلك، يمثل الوالي الولاية في المحافل الوطنية والدولية، مما يجعله عنصرًا فاعلاً في جذب الاستثمارات الخارجية وتبادل الخبرات، كما يساهم بشكل مباشر في الترويج للولاية كوجهة سياحية من خلال المشاركة في المعارض وتنظيم الفعاليات التي تبرز مقوماتها السياحية. ببساطة، الوالي هو المحرك الفعلي الذي يترجم القرارات السياسية إلى واقع عملي، ويضمن تحويل الإمكانيات السياحية للولاية إلى قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية[2].

المطلب الثاني : البلدية

تمثل البلدية همزة وصل بين الدولة ومواطنيها فهي البنية الأساسية في بناء دولة ديمقراطية شعبية في مضمونها ولها دور كبير في تسيير، وتشكيل البلدية الوحدة اللامركزية المستقلة نسبياً، وسوف نتطرق في هذا للتعريف بالبلدية، وكذا دراسة النظام القانوني للمجالس الشعبية البلدية باعتباره هيئة مداولة والتطرق إلى القواعد القانونية المتعلقة بتكوينه ونظام سيره ثم إلى اختصاصات البلدية.

الفرع الاول :تعريف البلدية

اولا–تعريف الولاية : تعتبر البلدية ادارة محلية تقوم ضمن نطاقها بممارسة صلاحيات التي يخولها إياها القانون وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في نطاق هذا القانون" .

كما تعريف البلدية حسب القانون الجزائري أي أن المشرع الجزائري يعرفها بأنها الجماعة الاقليمية القاعدية الدولة وأضفى عليها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما جعل منها الإطار المؤسساتي المشاركة المواطنين في التسيير[3].

---

[1] كمال بن سيدي، دور الوالي في إدارة الأزمات المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2016، ص 185.

[2] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 60

[3] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 130

وللبلدية مكانة مهمة للتنظيم الاداري للدولة الحديثة، وهي مجموعة إقليمية، يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية

وتعتبر البلدية مجموعة لا مركزية، أنشأت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.

وهي أيضا مقاطعة إدارية للدولة، مكلفة لضمان السير الحسن للمرافق العمومية للبلدية.

البلدية هي وحدة أو هيئة إدارة الامركزية إقليمية محلية في النظام الاداري بل في جهاز الخلية التنظيمية السياسية والقاعدية وإداريا وسياسيا اجتماعية وثقافياً[1]

ثانيا : التطور التاريخي

1-مرحلة الاستعمار

منذ 1844 أقام الاحتلال الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية Bureaux Arabes مسيرة من طرف ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش والسيطرة على مقومات الشعب وبعد الضبط النسبي للوضع بالجزائر عمدت السلطات الاستعمارية الى تكييف وملائمة التنظيم البلدي تبعا للأوضاع والمناطق وهكذا ، ومنذ 1868، أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود ثلاثة أصناف من البلديات .[2]

أ- البلديات الأهلية : وهي ليست من المجالس المنتخبة، فهي لا توجد إلا في الأراض العسكرية، ويمثل العنصر الأوربي فيها رجال السلطة العسكرية، ويكون بها أحيانا واحد أو اثنان من أعيان الجالية الفرنسية يعينهم الوالي العام، أما العنصر الإسلامي فلا يمثله بهذه المجالس إلا القياد، وفي كل قبيلة يوجد مجلس الجماعات كما هو موجود بكل دوار .

ب- البلديات الممتزجة : تشمل المدن والقرى في أغلب جهات القطر الوطني يحكمها متوظف يدعى الأدمسترتور أو المدير معتمداً على مجلس بلدي يتألف من نواب منتخبين عن السكان الأوربيين ومن جماعة (القيادة) ورؤوس الدواوير ليمثلوا العنصر الإسلامي تمثيلا ضئيلا، وقد نص الدستور الجزائري على إلغاء هذا النظام الجديد العنيف الفاسد،

[1] فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص 90

[2] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 100

وخول المجلس النيابي الجزائري حق تعيين النظام الجديد الذي يخلف هذه البلديات الممتزجة[1].

ج) –البلديات التامة : والتي يسكنها جماعة من المسلمين والأوربيين فينتخبون مجلسها البلدية انتخابا حرا مباشرا حسب ما يأتي تفصيله في قسم المجالس المنتخبة، وهذه البلديات تشمل أغلب المدن والقرى في بلاد التل وبعض بلاد النجود ويبلغ عدد هذه البلديات التامة لحد الآن نحو الثلاث مئة في القطر الجزائري[2]."

2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية عقب الاستقلال ، تم تقليص عدد البلديات وإمكانية إدارتها وتسييرها عن طريق تعيين مند وبيات خاصة والتي تشكلت أساساً من ممثلين عن قدماء المجاهدين والمناضلين بالحزب.

أما دستور 1963 فقد اعتبر الحوز أو البلدية أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر سنة 1964.

كما تضمن الأمر رقم 67 – 24 الصادر في 18 جانفي 1967 لقانون البلدية بشكل أساس التنظيم البلدي بالجزائر، ذلك أنه مثل محاولة لبعث الديمقراطية في مجال الاداري كما يشير ميثاق البلدية المتصدر للأمر المشار إليه سابقا[3].

وطبقا لهذا النص : كان تنظيم البلدي يقوم على الهيئات التالية:

أ) المجلس الشعبي البلدي : هو هيئة منتخبة بالاقتراع العام المباشر والسري من طرف جميع الناخبين بالبلدية، ويتألف من 9 إلى 39 حسب عدد سكان بالبلدية، أما عن صلاحياته، فقد خوله لأمر رقم 67 – 24 السابق اختصاصات متعددة ومتنوعة تماشيا مع الاختيار الاشتراكي الذي كان ساندا آنذاك مبدئيا.

---

[1] الحسين علام، المرجع السابق، ص 80

[2] عليوة علي، المرجع السابق، ص 120

[3] رابح مجاور، المرجع السابق، ص 70

ب- المجلس التنفذي البلدي : وينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي الذي يضم بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي عددا من نواب الرئيس

ج) رئيس المجلس الشيعي البلدي : ينتخبه المجلس من طرف المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل الدولة تارة و يمثل البلدية تارة أخرى. [1]

وفي نفس السياق، جاء اهتمام الدستور والميثاق الوطني سنة 1976 بالموضوع حينما تم تكريس سياسة اللامركزية عن طريق المجالس المنتخبة محليا، حيث كانت البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة.

لقد لعب الحزب (جبهة التحرير الوطني) في ظل نظام تأسسى قام منذ البداية، على مبدأ الحزب الواحد، دورا معتبرا في تشكيل و توجيه ومراقبة هيئات البلدية[2].

فإذا كان ميثاق البلدية لسنة 1967 يتحدث عن الالتزام بخدمة الثورة الاشتراكية والتراهات والأخلاق الفاضلة والاستعداد والكفاءة والنشاط في منتخبين

فإن قوانين و قرارات الحزب أصبحت تقتضي منذ المؤتمر الرابع للحزب 1979 ضرورة الانخراط النظامي في الحزب كشرط التشريح لعضوية المجالس المنتخبة، ومنها البلدية.

-البلدية في ظل قانون 1990 : خضع هذا القانون إلى مبادئ وأحكام جديدة أراسها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية، ولم يعد في هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل في النظام الاشتراكي[3].

[1] محمد عمارة، المرجع السابق، ص 140

[2] أحمد محيو، المرجع السابق، ص 120

[3] ناصر لباد، المرجع السابق، ص 90

-البلدية في ظل قانون 2011 : جاء قانون 11/10 ليسد النقائص التي جاء بها قانون 90/80 وهو يجوز على أهمية بالغة إذا أنه يندرج ضمن إطار الجماعات المحلية وإصلاح هياكل الدولة وإرساء دولة الحق والقانون، لذا جاء لتركيس مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية لتحقيق الديمقراطية، وكذا حقوق المرأة من خلال توسيع في تمثيل المجالس المنتخبة"

الفرع الثاني : هيئات وأجهزة تسيير إدارة البلدية

إن إدارة الجهاز الإداري في البلدية يتكون من ثلاث هيئات أساسية:

أولا: المجلس الشعبي البلدي

لقد جعل المشرع الجزائري من مجلس الشعبي البلدي الإطار القانوني الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية كما جعل منه قاعدة لامركزية فهو يعتبر مكان المشاركة المواطنين في إبداء آرائهم والفصح عن مشاكلهم أي فيما يخص تسيير شؤونهم العامة بحيث نظم ووصف القانون الأساسي 11/10 المتعلق بالبلدية بحيث نظم كيفية عمل المجلس ولجانه ووضعية المنتخب داخله ونظام مداولته[1].

1- تشكيل المجلس الشعبي البلدي

كما سبق الذكر في تشكيل المجلس الشعبي البلدي متعدد.

أ-أعضاء منتخبين: أي الناجحين في القوائم المترشحة ولقد جعل المشرع الجزائري معيار التعداد السكاني التحديد عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي في كل بلدية وذلك وفق قانون الانتخابات وطبق للمادة 97 وذلك بشكل التالي: سبعة (07) أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.

- ❖ تسعة (09) أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة
- ❖ أحدى عشرة (11) عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة

[1] أحمد بلعيد، المرجع السابق، ص 50

- ❖ خمسة عشرة (15) عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة[1].
- ❖ ثلاثة وعشرون (23) عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة[2].
- ❖ ثلاثة وثلاثون (33) عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة أو يفوقه.

ويقوم المجلس بممارسة وظائفه طيلة العهدة المقدرة بخمسة سنوات (5) كاملة أو تمدد تلقائيا في الحالات الاستثنائية كالحصار والعدوان.

ب–لجان المجلس الشعبي

يحتوي المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان دائمة ولجان مؤقتة في بعض الأحيان لغرض دراسة موضوع محدد ويسير عن طريق دورات عادية وفي بعض الأحيان استثنائية تتم بمداولات تعقد بين أعضائه[3]

- ➢ **اللجان الدائمة** : كما هو متعرف عليه أن لجان المجلس تدوم طيلة عهدته الانتخابية فهي تتشكل من أعضائه بموجب مداولات مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس وذلك بطلب من رئيسه، ويتروح عدد هاته اللجان من ثلاثة (3) إلى سنة (6) دائمة وذلك وفقا لتعداد السكاني في البلدية وهي كالتالي:
- ❖ ثلاث (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل.
- ❖ أربع (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها 20.001 إلى 50.000 نسمة.

[1] خالد بن عمار، المرجع السابق، ص 70

[2] فاطمة الزهراء بن قردة، المرجع السابق، ص 80.

[3] عبد الكريم رحماني، المرجع السابق، ص 100

- خمس (5) الجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها 50.001 إلى 100.000 نسمة[1].
- ستة (6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.

كما تضطلع تشكيل اللجان الدائمة بالمسائل التالية :

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الاقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والشباب[2]. "

وتشكل اللجان أجهزة للتحضير والدراسة من أجل مساعدة المجلس في مهمته، وأصالة هذه اللجان تكمن في أن أشخاصا من غير المنتخبين المحليين يمكنهم المشاركة في أعمالها، ويكون لهم صوت استشاري وهذا ما يسمح للموظفين ولوكلاء الادارة وسكان البلدية بتقديم مساعداتهم وآرائهم، ولكن يبدو أن هؤلاء لم يشاركوا بالفعل في الأعمال[3].

- **اللجان المؤقتة**

وهي لجان تنشئ أصلا لدارسة مواضيع محددة تدخل في مجال اختصاص المجلس الشعبي البلدي وظروف زمنية مؤقتة، وتتشكل اللجنة الخاصة باقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي وعرضها لمداولة المجلس الشعبي البلدي بعد تحديد موضوعها ومهامها والآجال الممنوحة لها، بغية المصادقة عليها بأغلبية أعضاءه، وعند إتمامها لعملها المحدد تقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي[4].

---

[1] سميرة قاسمي، المرجع السابق، ص 60

[2] مصطفى الشريف، المرجع السابق، ص 120

[3] ليلى بوديس، المرجع السابق، ص 80

[4] جمال الدين زياني، المرجع السابق، ص 90

2-نظام سير المجلس الشعبي البلدي:

يعقد المجلس البلدي دورات عادية، كما يمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية، ويوجه رئيس المجلس الشعبي البلدي الاستدعاءات لاجتماع المجلس.

أ- المداولات العادية:

- يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمس أيام
- يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة[1].

ب- الدورات غير العادية:

يعقد المجلس الدورات الغير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك، سواء بطلب من الرئيس أو من ثلث أعضاءه أو بطلب من الوالي والعادة أن مداولة المجلس علنية ولكن في هذه الحالة تكون مغلقة، وذلك لظروف التي عليها القانون فقد تكون في الحالات التالية:

العام ". . في حالة فحص حالة المنتخبين أو فحص ودراسة المسائل المتعلقة والمرتبطة بالحفاظ على النظام

3- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي

- التجهيز والإنعاش الاقتصادي في إطار الاقليم البلدي.
- القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز التنمية الفلاحية عبر تراب البلدية.
- المساهمة في تنظيم شبكات التوزيع والتمويل والنقل.
- المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية وتنمية الصناعات التقليدية
- السهر على تطبيق قوانين وأنظمة التسيير السياحي.
- وضع مخطط عمراني وتنظيم السكن والإسكان عبر اقليم البلدية
- المساهمة في عمليات الإنعاش الثقافي والاجتماعي.
- المشاركة في النشاطات المتعلقة بالحماية المدنية في البلدية[2]

[1] حسام الدين بن سعيد، المرجع السابق، ص 110

[2] سعاد بوكافة، المرجع السابق، ص 70

ويمارس المجلس الشعبي البلدي معظم هذه الاختصاصات بصورة فعلية عن طريق لجانه الدائمة أو المؤقتة، إذ حسب المادة 94 من القانون الاداري، يمكن تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة لدراسة القضايا التي تهم البلدية وأهمها ما يلي:

- لجنة الادارة المالية.
- لجنة التخطيط والاقتصاد.
- لجنة التجهيز والأشغال العمومية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية
- اللجنة الفلاحية والتنمية الريفية.
- لجنة المراقبة.

ويرأس كل لجنة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية ، ولا تجوز العضوية في أكثر من الجنتين[1]" .

ثانيا : رئيس المجلس الشعبي البلدي

يمثل رئيس الدولة على مستوى البلدية، في جميع المراسيم التشريعية والتظاهرات الرسمية

وينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طبقا لأحكام القانون إذ يجب عليه أن يقيم بصفة دائمة وفعالية بإقليم البلدية، وفي الحالات الاستثنائية يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال 15 يوما التي تلي إعلان نتائج الانتخابات إذ يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي حصلت على أغلبية أصوات الناخبين.

وترسل نسخة من هذا المحضر إلى الوالي.

يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي جدول الأعمال وتاريخ دورات المجلس بحضور رؤساء اللجان الدائمة المعنيين عند الاقتضاء وذلك حسب القانون.

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي رئيس الهيئة التنفيذية برأس رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما أنه يحدد تاريخ وجدول أعمال دورات المجلس.

[1] عبد الرزاق بوسعادة، المرجع السابق، ص 160

يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي نائباه أو عدة نواب ويكون عددهم كما يأتي:

- نائبان (2) بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي المتكون من 7 مقاعد إلى 9 مقاعد
- ستة (6) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي المتكون من 33 مقعدا .[1]

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بعدة اختصاصات :

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بعدة اختصاصات بعضها باعتباره ممثل للبلدية وبعضه باعتباره ممثل للدولة، ومن هنا نلاحظ الازدواجية الوظيفية التي يباشرها

1-باعتباره ممثل للبلدية يمثل البلدية في جميع أعماله المدنية والإدارية وفقا للقوانين والأنظمة ويقدم باسم البلدية والحسابها الأعمال الخاصة بالمحافظة وإدارة الأموال والحقوق البلدية ومنها:

- إدارة الموارد البلدية بالإنفاق والإشراف على محاسبة البلدية.
- إبرام عقود الامتلاك والمصالح وقبول الهدايا والهيئات والصفقات العمومية إذ كانت مثقلة بالأعباء أو الشروط أو التخصيص العقاري.
- رفع الدعاوي أمام القضاء باسم المجلس البلدي والحسابه.
- إدارة شؤون موظفي البلدية.
- الاعتناء والمحافظة على المحفوظات والأرشيف.
- إتخاذ التدابير للمحافظة على طرق البلدية.
- إدارة ممتلكات ومتاحف البلدية[2].
- له أن يستعين بالشرطة أو الدرك الوطني" .

2-باعتباره ممثل للدولة

- نشر وتنفيذ القوانين والأنظمة في نطاق البلدية
- التصديق على التوقيعات

[1] نورالدين حساني، المرجع السابق، ص 190

[2] مريم بن عمار، المرجع السابق، ص 140

- مراجعة القوائم الانتخابية.
- القيام بمباشرة جميع مسائل الحالة المدنية
- والقيود والسجلات بهدف ضبط الحالة المدنية[1]

هو ضابط الشرطة القضائية أي له صفة الضبطية وهو من يخول له تعقب مرتكبي الحوادث والمخالفات وإحالتهم على القضاء."

- الحفاظ على النظام العام : ونقصد بذلك كامل الإجراءات التي تتخذ يعني الإجراءات الإدارية الكفيلة بحماية أرواح الناس وممتلكاتها..
- الحفاظ على الصحة العامة : وهي اتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها منع انتشار الأوبئة والأمراض المعدية مثل السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وتطهير مياه الشرب[2].
- الحفاظ على السكنية العامة : وهي اتخاذ الإجراءات التي توفر للسكان والجمهور الطمأنينة والراحة والهدوء مثل : تنظيم المظاهرات، وفي ممارسة الصلاحيات في مجال الضبط الإداري يكون الرئيس تحت السلطة الرئاسية
- تنفيذ القوانين والتنظيمات : يكلف الرئيس بمتابعة تنفيذ القوانين والتنظيمات: المراسيم الرئاسية والتنفيذية والقرارات التنظيمية الوزارية عبر تراب البلدية.

من حيث المسؤولية، تتحمل البلدية ما قد يترتب عن تصرفات الرئيس التي يقوم بها تمثيلا لها، بينما تتحمل الدولة المسؤولية قد ينجم من أضرار عن تصرفات الرئيس، التي يقوم بها تمثيلا للدولة والحسابها.

الفرع الثالث : اختصاصات البلدية

تضطلع وتقوم البلدية باعتبارها الخلية والمجموعة الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية والقاعدية في النظام الجزائري تقدم وتأتي اختصاصات ووظائف أساسية على مستوى البلدية[1].

[1] يوسف قادري، المرجع السابق، ص 110

[2] خديجة بوزيدي، المرجع السابق، ص 120

أولا : التنمية الاقتصادية

يقوم المجلس الشعبي في نطاق المخطط الوطنية العامة النافذة في حدود اختصاصات البلدية المحددة بالقوانين، وفي نطاق مواردها واحتياجاتها بالتجهيز المحلي.

ويساهم المجلس الشعبي البلدي في إعداد تنفيذ المخطط الوطني للتنمية السارية والنافذة، وتضمن الدولة في هذا النطاق للبلدية المعونة التقنية والفنية والمالية اللازمة كما يقوم المجلس في نطاق الحدود الادارية للبلدية بتوجيه وتنشيط وتنسيق ومراقبة مجموعة أنشطة، كما يقرر السياسة المالية والمحاسبة اللازمة للبلدية."

كما أن للبلدية الصدارة الاقتصادية أي إنشاء المشروعات مع التقييد بأهداف السلطة في المخططات الاقتصادية، كما يجب على البلدية تنمية الوحدات الموجودة وإدخال وسائل عصرية عليها، ويتمثل النشاط الاقتصادي للبلدية ومصادرتها في قطاعي التسيير الذاتي والتعاونيات[2].

وبهذا التشجيع المباشر تستهل البلدية جميع التوفيرات الصغيرة لصالح الاستثمار المنتج، ولا يجوز للبلدية تسيير هذه الوحدات تسييرا مباشرا، لأن هذا لا يتفق مع مبدأ التسيير الذاتي الذي يرمي إلى جعل العمال أنفسهم مسؤولين عن وحدات الانتاج[3].

ثانيا : التنمية الفلاحية

يقوم المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية للبلدية بالمطالبة بإحداث التعاونيات الانتاجية، وتعاونيات وأجهزة التنسيق والتسويق والانتاج الفلاحي، وتشجيع الاستثمارات الفلاحية، كما يشارك في جميع العمليات المتعلقة بتعديل النظام الزراعي للأراضي الواقعة في نطاق الدائرة الادارية للبلدية.

فبواسطة الأجهزة المختلفة، وبعد إجراء التعديلات في عملية تحضيرها وتكوينها بدور كبير وفعال في عمليات تحضير وإعداد وتنفيذ وإنجاز الثورة وأهدافها في جميع مراحل

---

[1] محمد الأمين بن تركي، المرجع السابق، ص 180

[2] صالحة عماري، المرجع السابق، ص 120

[3] عبد الوهاب بوشيخي، المرجع السابق، ص 150

تحضيرها وإنجازها فهكذا تشارك وتساهم البلدية بواسطة المجلس الشعبي البلدي الموسع واللجنة الفنية للبلدية، التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات في عمليات تحضير وإعداد وتطبيق الثورة الزراعية.

ولأن دور البلدية في عملية تحضير وإنجاز وتطبيق الثورة الزراعية وأهدافها المختلفة، بعد المثال الواضح على سمات وخصائص الادارة العامة الجزائرية، من حيث أنها مرنة وحساسة للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي ومتجاوبة مع المعطيات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة في الدولة، ومن حيث أنها إدارتها اشتراكية من حيث تكوينها، وكيفية تسييرها ومن حيث أهدافها وطبيعة نشاطها[1].

ويظهر هذا التأثير في وجود المجلس الشعبي البلدي الموسع واللجنة الفنية التنفيذية للبلدية والتعاونيات البلدية، المتعددة الخدمات.

ثالثا : الوظيفة الإدارية للبلدية

وتقوم البلدية في هذا المجال بوظيفتين هما المحافظة على النظام العام وتطوير وتنسيق التجهيزات

1-المحافظة على النظام العام

تباشر السلطات البوليسية ما يمكنها من أجل المحافظة على النظام العام المحلي، أما اختصاصات البوليس المتعلقة بحفاظ النظام من حيث مظاهرة السياسة فإنها من اختصاص وزارة الداخلية.

وسلطات البوليس للبلدية تمارسها بواسطة شرطة البلدية معينة وموضوعة تحت تصرف الهيئة التنفيذية للبلدية برئاسة المجلس الشعبي البلدي

والبلدية بهذه السلطة، تحقق خدمة المجتمع المحلي في المجال الاداري بطريقة محلية، وتحمي هذا المجتمع أيضا بسلطة محلية في مجال النظام العام[2]. "

رابعا : التنمية الصناعية

[1] ابتسام شلبي، المرجع السابق، ص 121

[2] كمال بن سيدي، المرجع السابق، ص 101

يضطلع المجلس الشعبي البلدي بتحقيق وإنجاز التنمية الصناعية بلدي وهو في سبيل ذلك يقوم ويضطلع بالأعمال التالية:

- ينشئ ويحدث الأجهزة والمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية الصناعية.
- يشجع المجلس الشعبي البلدي المبادرات الخاصة المستهدف تنشيط وتحسين الصناعات في الدائرة الادارية للبلدية[1]

خامسا : للبلدية اختصاصات عديدة قد سبق ذكرها في مجالات عديدة ومن بينها ما يلي:

- **التنمية السياحية** : إذ تسهر البلدية عن طريق المجلس الشعبي الموسع على تطبيق القوانين و الأنظمة المستهدفة لازدهار النشاط السياحي في الدولة، ويملك المجلس الشعبي البلدي أن يكون وينشأ المقاولات والهيئات المحلية ذات الطابع السياحي، كما يطلع المجلس الشعبي البلدي بمسؤولية المحافظة على الأماكن والمعالم السياحية في البلدية والعمل على استثمارها . (الحدائق المتاحف الآثار التذكارية والحمامات العلاجية المعدنية، ومناطق الاستحمام والراحة والعلاج)[2]

وينسحب هذا الدور بشكل جوهري على القطاع السياحي في الجزائر. فبينما تضع السلطات المركزية والولائية الاستراتيجيات والأطر العامة، تبقى البلدية هي الفاعل الرئيسي الذي يجسد هذه الرؤى على أرض الواقع، ويمارس صلاحيات حاسمة ومباشرة تؤثر على جاذبية الوجهة السياحية وعلى تجربة السائح نفسه. [3]

يضطلع المجلس الشعبي البلدي، بصفته هيئة منتخبة تمثل السكان المحليين، بمسؤوليات واسعة تبدأ من تحديد الأماكن والمواقع السياحية ذات الأهمية المحلية ضمن

[1] نورالدين حساني، المرجع السابق، ص 146

[2] مريم بن عمار، المرجع السابق، ص 100

[3] يوسف قادري، المرجع السابق، ص 80

نطاق البلدية، سواء كانت شواطئ، غابات، حدائق عمومية، مواقع أثرية صغيرة، أو حتى أحياء تقليدية ذات طابع مميز.

بناءً على هذا الجرد، يتولى المجلس وضع برامج لتنمية وتطوير السياحة البلدية، وهي خطط قصيرة ومتوسطة المدى تركز على تحسين المقومات المحلية القائمة وإنشاء أخرى جديدة. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المصادقة على المخططات العمرانية التي تراعي الجانب السياحي، من خلال حماية المواقع ذات القيمة، وتنظيم البناء بما يتناسب مع الطابع الجمالي للمنطقة، وتخصيص مساحات للمرافق السياحية.

كما أن المساهمة في صيانة وتجميل المجال الحضري والريفي من خلال الاهتمام بالحدائق العمومية، الشوارع، الإنارة، ومواقع النزهة، يمثل جانبًا مهما يعكس الصورة الجمالية للبلدية ويؤثر بشكل مباشر على انطباع الزوار.

علاوة على ذلك، تلعب البلدية دورًا ثقافيًا وترويجيًا من خلال تنظيم الفعاليات والمهرجانات المحلية التي تجذب الزوار، وتبرز التراث الثقافي والفني للمنطقة، مما يثري التجربة السياحية ويسهم في تعريف السائح بالهوية المحلية.

كما أن البلدية هي الجهة التي توافق على عقود الاستغلال أو الشراكة المتعلقة بالمرافق السياحية التابعة لها، مما يفتح المجال أمام الاستثمار الخاص في تطوير هذه المرافق[1].

- أما رئيس المجلس الشعبي البلدي، بصفته المسؤول التنفيذي المباشر، فيتولى ترجمة قرارات المجلس إلى واقع ملموس. فهو المشرف المباشر على مشاريع التنمية السياحية في نطاق البلدية، بدءًا من تهيئة الشواطئ والمواقع الطبيعية، وصولاً إلى صيانة وتنظيف المساحات العمومية التي يرتادها السياح.
- يُعد دوره في التنسيق مع الهيئات السياحية المركزية والولائية بالغ الأهمية لضمان انسجام المشاريع المحلية مع الاستراتيجيات الوطنية والولائية. كما أن رئيس البلدية هو الجهة التي تمنح التراخيص البلدية المتعلقة بالأنشطة السياحية والتجارية، مثل تراخيص المطاعم، المقاهي، المحلات السياحية، مما يجعله عنصرًا

[1] خديجة بوزيدي، المرجع السابق، ص 110

فاعلاً في تشجيع المبادرات الفردية وتوفير الخدمات للسياح. ويُعتبر العمل على نظافة وتجميل البيئة المحلية أحد أهم المهام التي تقع على عاتقه، فالنظافة والمظهر العام للبلدية هما أول ما يلاحظه السائح ويؤثر على رغبته في العودة. [1]

- إضافة إلى ذلك، يقع على رئيس البلدية توعية المجتمع المحلي بأهمية السياحة ودور كل فرد في دعمها والحفاظ على مقوماتها، مما يخلق بيئة حاضنة للسياحة تعتمد على تعاون السكان المحليين. [2]
- فإن البلدية، من خلال صلاحياتها التنفيذية ومجلسها التشريعي، هي قلب التنمية السياحية القاعدية، وتفاعلها المباشر مع البيئة المحلية ومقوماتها البشرية والطبيعية هو ما يحدد فعالية ونجاح التوجهات السياحية الكبرى في الجزائر[3].
- **التوزيع والنقل**

يقوم المجلس الشعبي البلدي يستهيل إقامة وتوزيع وتنظيم شبكات وخطوط التموين والتوزيع والنقل المتعلقة خصوصا بالمنتوجات الضرورية وتسويقها باستثناء وسائل النقل والتخزين والتوزيع التعاونيات الاستهلاكية والتنموية، ورسم سياسة إجراءات تسويق السلع والمنتجات في نطاق حدود البلدية)

كما يقوم المجلس الشعبي باستغلال مصالح عمومية لنقل المسافرين واستغلال واستعمال شبكات وخطوط الطرق الممتدة داخل الحدود الادارية للبلدية، كما يستطيع أن يشارك لحساب البلدية في رأسمال مقاولات النقل العمومي من قانون البلدية[4].

المطلب الثالث : السلطات المحلية و ودورها في تحقيق التنمية السياحية

بعد التطرق الى الولاية والبلدية ، يصبح من الضروري دمج الصورة الكبرى لفهم الدور التكاملي الذي تُؤديه السلطات المحلية مجتمعة في تحقيق التنمية السياحية. لا يقتصر هذا

[1] محمد الأمين بن تركي، المرجع السابق، ص 170

[2] عبد الوهاب بوشيخي، المرجع السابق، ص 120

[3] صالحة عماري، المرجع السابق، ص 115

[4] ابتسام شلبي، المرجع السابق، ص 130

الدور على مجرد توفير البنية التحتية أو إصدار التراخيص، بل يتجاوز ذلك ليشمل صياغة الرؤى الاستراتيجية، وتحديد الأهداف، وتطبيق الآليات اللازمة لتعزيز القطاع السياحي على مستوى الإقليم. نركز في هذا على تحديد الأهداف الكبرى التي تسعى السلطات المحلية لتحقيقها في مجال التنمية السياحية، والتطرق الى الأركان الأساسية التي تُبنى عليها جهودها، وصولًا إلى الأدوات الملموسة التي تُستخدمها لتحويل هذه الأهداف إلى واقع. إنّ فهم هذه الأبعاد الثلاثة يُمكننا من تقييم مدى فعالية تدخل السلطات المحلية في دعم السياحة، وتحديد سُبل تعزيز هذا الدور لضمان تنمية سياحية

الفرع الاول : أهداف السلطات المحلية في مساعدة التنمية السياحية

من خلال تفعيل أهداف السلطات المحلية يمكن تحقيق التنمية السياحية وذلك من خلال النقاط التالية :

- توفير الإحتياجات والخدمات لجميع المواطنين : وذلك عن طريق الإتصال المباشر بالمواطنين، داخل وحدات الإدارة المحلية، وبالتالي يسهل التعرف على احتياجاتهم ورغباتهم ومحاولة العمل على إشباعها، وكما أن الدولة يزداد إدراكها للمشكلات المحلية، ووجوب إيجاد الحلول الواقعية، نظرا لمعايشتهم الواقع وهذا ما ينعكس على النشاط السياحي المستدام[1]
- تطبيق مبدأ الديمقراطية : إن إشراك المواطنين في أداء وحدتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي الأمر الذي يمكنهم من التفوق في إدارة الدولة بعد نجاحهم في الإنتخابات التشريعية
- تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، فهي الأساس في عديد من الدول الأوروبية خاصة، هذه الديمقراطية قد تمثلت في المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات.

[1] كمال بن سيدي، المرجع السابق، ص 110

- توفير الكفايات الإدارية : مع تطور الزمن واقتران فعالية وكفاءة السلطات المحلية بكفاءة إدارة الخدمات والوظائف التي تباشرها، تزايدت أهمية الكفاءة الإدارية وخاصة في مجالات التنمية الإقتصادية والاجتماعية السياحية
- علاج مشكلة اختلال التوازن الجغرافي للنمو الاقتصادي.
- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي[1].

الفرع الثاني : أركان السلطات المحلية في خدمة التنمية السياحية

يوجد للإدارة المحلية مداخل أساسية تعبر عنها باركان السلطات المحلية ولها دور كبير في تحقيق التنمية السياحية وهي:

- وجود مصالح محلية متميزة : حتى تكون هناك مصالح متميزة فلابد أن تكون هناك حرية فعلية لهذه الهيئات عن طريق الإستقلالية، استقلالية إدارية إلى جانب استقلالية مالية، يقصد بالإستقلال المالي منحالهيئات اللامركزية حرية في إدارة أموالها من خلال إيجاد ميزانية لها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة، أو أن يكون لها ميزانية ملحقة بميزانية الدولة، وهو شرط ضروري لخدمة مصالح التنمية السياحية[2].
- الإعتراف بالشخصية المعنوية : هذا الركن أيضا يعتبر جوهريا، فوجود مصالح محلية متميزة عن الدولة يعني الإعتراف بوجود هيئات لها إرادة ذاتية تعبر عن هذه المصالح حيث يرتكز نظام السلطات المحلية على وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، ضمن نطاق جغرافي معين من إقليم الدولة ، وإن مجرد هيئات إقليمية أو محلية تباشر ما يعهد به إليها من وظائف إدارية لا يكفي في الواقع لقيام نظام الإدارة المحلية، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك أن تكون هذه الهيئات مستقلة عن الحكومة أو السلطة المركزية فالاستقلال هو عصب هذا النظام، يقوم بقيامه وينعدم بانعدامه[3].

---

[1] أحمد محيو، المرجع السابق، ص 100

[2] ناصر لباد، المرجع السابق، ص 45

[3] أحمد بلعيد، المرجع السابق، ص 20

الفرع الثالث : أدوات السلطات المحلية في تحقيق تنمية سياحية

أ –تطوير المنتجعات السياحية:

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة الأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام والإدارات المحلية قادرة على إنشاء هذه المرافق من خلال فاح استثمارات جديدة.

ب– إنشاء القرى السياحية

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة[1]

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق استراحات ، ..... الخ (في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل : التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية[2].

د– تشجيع الاستثمار السياحي : يعتبر الاستثمار السياحي جزء من محمل الاستثمارات في الدول وهو ما يوجه التمويل و تطوير مشاريع القطاع السياحي وما ترتبط به من مشاريع في القطاعات الاخرى لدعم هذا القطاع.

هـ –دعم الصناعات الحرفية في تنشيط القطاع السياحي : من بين الأشياء التي تستهوي السياح هي الصناعات الحرفية والسلطات المحلية قادرة على جمعها ومساعدتها من حال تنظيم معارض محلية ودولية وتوفير المحلات للصناعيين الحرفيين.

و – تدعيم النشاط التسويق السياحي في المدن : القيام بصنع بطاقات تعريفية للمناطق السياحية.

---

[1] خالد بن عمار، المرجع السابق، ص 40

[2] فاطمة الزهراء بن قردة، المرجع السابق، ص 50.

ي- فتح مواقع الكترونية تساعد في التعرف على المناطق والتقاليد السائدة والمعالم الأثرية الموجودة في المنطقة .[1]

ر- تشجيع مبادرات التدريب في قطاع السياحة.

المبحث الثاني : الاساليب الادارية في تعزيز التنمية السياحية

تتطلب التنمية السياحية الناجحة أكثر من مجرد وجود المقومات الطبيعية والبشرية، بل تستدعي تطبيق أساليب إدارية حديثة وفعّالة تُمكن من استغلال هذه المقومات بالشكل الأمثل. تُعدّ السلطات المحلية، كونها الأقرب إلى الواقع، هي الجهة الأقدر على تبني هذه الأساليب وتكييفها مع الظروف المحلية. تطرقنا في هذا المبحث الى أبرز الأساليب الإدارية التي تُمكن من تعزيز القطاع السياحي، بدءًا من الاستغلال المباشر للموارد السياحية، مرورًا بإنشاء المؤسسات العمومية المتخصصة في مجال التنمية السياحية، وصولًا إلى تبني مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي يُعدّ من أهم آليات التنمية الحديثة. إنّ فهم هذه الأساليب يُسهم في بناء إطار عمل إداري متكامل يُمكن من تحقيق أهداف التنمية السياحية بفعالية وكفاءة، ويُعزز من دور السلطات المحلية في قيادة هذا القطاع

المطلب الأول: الاستغلال المباشر

يجوز للإدارة العامة المركزية منها واللامركزية أن تلجأ إلى إدارة مرافقها ومصالحها العامة بموجب طريقة الاستغلال المباشر دون أن تنفصل وتستقل تلك المرافق العامة قانونيا عن الجهة الإدارية التي أنشأتها مستعملة في ذلك أموالها وموظفيها ومستخدمة وسائل القانون العام، وهي أقدم طريقة لإدارة المرافق العامة ولازمت الدولة منذ ظهورها وتُداروا بها جميع المرافق الإدارية في الدولة[2]إذا كانت المؤسسات العامة تمثل اللامركزية المرفقية فإن طريقة الاستغلال المباشر تتم عندما تتولى الدولة أو السلطات العمومية المختلفة تولي تسيير المرفق العام مباشرة مستعينة بموظفيها ووسائلها المادية لتغطية حاجات الجمهور.[3]

[1] عبد الكريم رحماني، المرجع السابق، ص 100

[2] سميرة قاسمي، المرجع السابق، ص 50

[3] مصطفى الشريف، المرجع السابق، ص 90

ومن الأمثلة عن هذه الطريقة ما أقرته المادة 151و152من قانون البلدية[1]على استغلال المصالح بصفة مباشرة على أن تقيد نفقات وإيرادات هذا الاستغلال ضمن ميزانية البلدية، وهو نفس الأمر بالنسبة للولاية في المواد 142إلى145 من قانون الولاية[2] .

هذه الطريقة يترتب عليها النتائجالتالية :

-الموظفون أو العمال علاقة عملهم قائمة مع الجهة الإدارية المنشئة سواء الدولة أو الولاية أو البلدية وتبقى حتى بعد إلغاء المرفق العام .

-جميع الأعمال القانونية تعتبر صادرة من الجهة الإدارية المنشئة سواء قرارات أو عقود أو .... الخ .

-بالنسبة للأموال فلا تتمتع هذه المرافق بذمة مالية مستقلة لأن كل الاعتمادات المالية تكون مقيدة في ميزانية الهيئة المنشئة.

-منازعاتها التي تثور مع الغير تؤول إلى القضاء الإداري.

مع ملاحظة أن هذا الأسلوب يصلح أكثر للمرافق العامة الإدارية أكثر من المرافق العامة الصناعية والتجارية.[3]

في مجال التنمية السياحية يُشكل الاستغلال المباشر أحد الأساليب الإدارية التقليدية التي تتبناها السلطات المحلية (الولايات والبلديات) في سياق التنمية السياحية، حيث تقوم هذه السلطات بتحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة وتطوير وتشغيل عدد من المواقع والمرافق السياحية بشكل مباشر، دون اللجوء إلى تدخل كبير من القطاع الخاص أو شراكات واسعة. هذا الأسلوب يُتيح للسلطات المحلية تحكمًا كاملاً في توجيه السياسات السياحية، وضمان الحفاظ على الهوية الثقافية والطبيعية للوجهة، وتنفيذ الرؤى التنموية بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية المحلية والوطنية.

---

[1]– القانون رقم: 11–10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد: 37 الصادرة في 03 جويلية 2011 .

[2]– القانون 12–07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد: 12 الصادرة في 29 فيفري 2012.

[3]ليلى بوديس، المرجع السابق، ص 60

فعلى سبيل المثال، قد تقوم البلديات بإدارة المتنزهات العامة، الشواطئ البلدية، المتاحف المحلية، المواقع الأثرية الصغيرة، أو حتى بعض الفنادق والنزل التي تملكها وتُشرف عليها بنفسها. تتجلى أهمية الاستغلال المباشر في قدرته على تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية المحددة. [1]

- يُمكن هذا الأسلوب السلطات المحلية من الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للمنطقة بشكل مباشر وفعّال، حيث تُصبح حماية المواقع التاريخية والمعالم الطبيعية من التدهور أو الاستغلال التجاري المُفرط أولوية قصوى.
- تضمن الإدارة المباشرة تطبيق معايير صارمة للحفاظ على البيئة والتراث، وتُمكن من توجيه الإيرادات المُحققة من هذه المواقع لإعادة استثمارها في صيانتها وتطويرها
- يُساهم الاستغلال المباشر في ضمان جودة الخدمات الأساسية المُقدمة للسياح والمواطنين على حد سواء.[2]

فعندما تتولى السلطة المحلية إدارة المرافق العامة، يمكنها فرض معايير جودة محددة والالتزام بها، وتوفير خدمات بأسعار مُناسبة قد لا يُقدمها القطاع الخاص في بعض الأحيان، مما يُعزز من رضا الزوار ويزيد من جاذبية الوجهة.[3]

- الاستغلال المباشر أداة لتنمية المشاريع السياحية في المناطق الأقل جاذبية استثماريًا للقطاع الخاص. ففي بعض الأحيان، قد لا يجد القطاع الخاص حافزًا كافيًا للاستثمار في مناطق نائية أو ذات إمكانيات سياحية غير مُكتشفة بعد. هنا، يُمكن للسلطات المحلية أن تبدأ بمبادرات استغلال مباشر لتلك المواقع، مما يُشكل نواة للتنمية ويُبرز الإمكانيات الكامنة، وبالتالي يُصبح عامل جذب

[1] طاهر، عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 240

[2] بوزيان، حسينة، المرجع السابق، ص 150

[3] سميرة لجلال، المرجع السابق، ص 30

للاستثمارات المستقبلية من القطاع الخاص بمجرد أن تُصبح الوجهة أكثر نضجًا وجاذبية.

- يُعزز هذا الأسلوب من قدرة السلطات المحلية على التحكم في العوائد المالية المُتأتية من القطاع السياحي وتوجيهها مباشرة لتمويل مشاريع التنمية المحلية، سواء كانت سياحية أو غير سياحية، مما يُسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير موارد إضافية للخدمات العامة.[1]

وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن الاستغلال المباشر لا يخلو من التحديات. تواجه السلطات المحلية قيودًا مالية وبشرية في إدارة وتشغيل هذه المرافق، خاصة إذا كانت ضخمة أو تتطلب خبرة متخصصة. كما قد تُعاني من البيروقراطية التي قد تُعيق سرعة اتخاذ القرار أو الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة. لذا، يُفضل عادةً أن يُستخدم الاستغلال المباشر لمواقع ومرافق مُحددة ذات طابع عام أو ثقافي أو تلك التي تُشكل نواة للتنمية، بينما تُترك المشاريع الكبرى التي تتطلب استثمارات ضخمة ومهارات إدارية مُتخصصة للشراكة مع القطاع الخاص أو للاستثمار الخاص الكامل. بالتالي، يُعدّ الاستغلال المباشر أداة مهمة ضمن مجموعة من الأدوات التي يُمكن للسلطات المحلية استخدامها لتعزيز التنمية السياحية، ولكن فعاليته تزداد عندما يُستخدم بشكل مُتوازن ومتكامل مع أساليب إدارية أخرى.[2]

المطلب الثاني: انشاء المؤسسات العمومية في مجال التنمية السياحية

يُعدّ إنشاء المؤسسات العمومية المتخصصة في مجال التنمية السياحية أحد الأساليب الإدارية الحديثة التي تتبناها العديد من الدول لتعزيز القطاع السياحي بطريقة منظمة وفعّالة. تُمنح هذه المؤسسات، سواء كانت هيئات، أو وكالات، أو شركات عمومية، صلاحيات واسعة للعمل على تطوير البخطط الاستراتيجية، وإدارة المشاريع السياحية، وتشجيع الاستثمار، وتنفيذ حملات الترويج والتسويق للوجهة السياحية. سوف يتم التطرق في هذا على تعريف المؤسسات العمومية وأنواعها، ودورها في الترويج للتنمية السياحية، والأنشطة

[1] عثماني، نادية، المرجع السابق، ص 170

[2] لطيفة بلميهوب، المرجع السابق، ص 130

الترويجية التي تُمارسها، فضلاً عن التطرق الى واقع هذه المؤسسات في دعم سياسة الترويج، ومتطلبات ترقيتها وتنشيطها لضمان فاعليتها. إنّ وجود مثل هذه المؤسسات يُعزز من القدرة التنظيمية والتشغيلية للقطاع السياحي، ويُمكنها من تحقيق الأهداف التنموية الطموحة[1].

الفرع الاول : تعريف المؤسسة العمومية وانوعها

المؤسسة العمومية هي شخص معنوي، الهدف من إنشائه هو التسيير المستقل لمرافق عمومية تابعة للدولة أو الجماعات المحلية[2]، في الجزائر تتعدد المؤسسات العمومية وتختلف حسب نوعها ونظامها القانوني ومجال نشاطها، وسيتم التطرق إلى أهم الأنواع باختصار، ونظرا لتعدد أنواع المرافق العامة فإن هناك عدة أنواع من المؤسسات العمومية، وكل نوع منها مخصص لطائفة معينة من المرافق العامة، وسيتم التعرض للمؤسسات العمومية التالية:[3]

- **المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري**

المؤسسات العمومية الإدارية هي المؤسسات التي تمارس نشاطا ذي طبيعة إدارية محضة، وتتخذها الدولة والمجموعات الإقليمية المحلية {الولاية والبلدية في الجزائر}، كوسيلة لإدارة مرافقها العمومية الإدارية[4].

ومن الأمثلة على هذا النوع: المؤسسات العمومية الصحية على غرار المؤسسات العمومية الاستشفائية، المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، المؤسسات العمومية الاستشفائية المتخصصة، المراكز الجامعية الاستشفائية، الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات ... الخ

وتتميز المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يلي:

---

[1] إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص 80

[3] سكينة عزوز، دروس في مادة القانون الإداري للسنة الأولى ليسانس، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق سعيد حمدين.

[4] – ناصر لباد ، الأساسي في القانون الإداري ، الطبعة الثالثة سنة 2017 ، صفحة 177 .

تخضع علاقاتها مع السلطة التي تتبعها والمرتفقين والغير إلى القانون العام ولاسيما قواعد القانون الإداري.

الإطار البشري الذي يدير هذه الهيئات ويعمل بها يخضع لنظامين مختلفين، فالموظفون المرسمون بالإدارة يخضعون لقانون الوظيفة العمومية، أما العمال المهنيين فيخضعون لقانون العمل.

يخضع نظامها المالي لقواعد المحاسبة العمومية.

تتمتع بذمة مالية مخصصة لها.

نزاعاتها إدارية وبطبيعة الحال تخضع للقضاء الإداري.[1]

- **المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري**

اشترط القانون 88-01 المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية[2] في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ثلاثة معايير أو شروط لامتلاك هذا الطابع القانوني وهي:

- تمويل أعبائها الاستغلالية جزئيا أو كليا عن طريق عائد بيع إنتاج تجاري.
- التسعير المعد سابقا لمنتجاتها.
- دفتر الشروط الذي يحدد الأعباء والالتزامات والحقوق الخاصة بالهيئة ، وعند الاقتضاء حقوق وواجبات المرتفقين . ومن مميزاتها وخصائصها : [3]

تخضع لنظام هجين حيث أن تنظيمها يخضع لقواعد القانون العام فيما يخص علاقتها مع السلطة التي تشرف عليها.

نظامها المالي يسير عن طريق المحاسبة العامة.

العاملون بها لا يخضعون لقانون الوظيفة العمومية بل لقانون العمل.

العلاقات مع المرتفقين والمتعاملين للقانون الخاص.[4]

---

[1] جمال الدين زياني، المرجع السابق، ص 80

[2] القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[3] حسام الدين بن سعيد، المرجع السابق، ص 100

[4] سعاد بوكافة، المرجع السابق، ص 60

بالنسبة للقانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتحديدا المادة 47 لا يعتبر المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مؤسسة عمومية اقتصادية، بل طابعا انتقاليا، إذ يمكنها التحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية متى انسجم هدفها وسير عملها مع آليات السوق، عندها ستكون على شكل شركة مساهمة (ذات أسهم) – أو شركة ذات مسؤولية محدودة .

خير مثال ما حدث مؤخرا مع المرسوم التنفيذي 22-357 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022 الذي نص على تحويل " الصندوق الوطني للسكن " من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري إلى مؤسسة عمومية اقتصادية.[1]

- **المؤسسة العمومية ذات التسيير الخاص**

ويتعلق الأمر بصناديقالضمان الاجتماعي الأربعة: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد .... الخ ، ويتميز هذا النوع من المؤسسات بما يلي :

- تعد تاجرة في علاقتها بالغير.
- يخضع العاملون فيها لقانون العمل وليس لقانون الوظيفة العمومية.
- نظامها المالي يخضع لمحاسبة تجارية.
- تتشكل مواردها من:

مداخيل استثماراتها.[2]

اشتراكات أصحاب العمل واشتراكات العمال.

زيادات وعقوبات مالية على التأخير المتخذة ضد أرباب العمل.

تمول الدولة المنح العائلية ونفقات التضامن الوطني

الهبات والوصايا.[3]

[1] عبد الرزاق بوسعادة، المرجع السابق، ص 141

[2] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 33

[3] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 88

- **المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني**

تم إنشاء هذا الصنف من المؤسسات بمقتضى القانون 99-05 المؤرخ في 04-04-1999 المتضمن قانون التوجيه الخاص بالتعليم العالي، حيث يتميز هذا الصنف بـ:

- الاستقلالية النسبية في التسيير.
- تتولى المهام البيداغوجية والعلمية.[1]
- إمكانية تسويق إنتاجها العلمي والثقافي وهذا من خلال تقديم الخدمات والخبرات التي تؤديها المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني بمقابل عن طريق عقود أو اتفاقيات ، ويمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة لاسيما منها: دراسات وأبحاث ، مساعدة بيداغوجية ، إعداد التوثيق العلمي والوسائل التربوية ، تنظيم دورات التكوين المتواصل ، خدمات أخرى على غرار مسابقات التوظيف وتكوين الموظفين ، الموارد الناتجة عن براءات الاختراع والإجازات وتسويق منتجات مختلف النشاطات العلمية .
- تطبيق قواعد المحاسبة العمومية في تسييرها المالي مع تخفيف الرقابة السابقة على نفقات البحث العلمي وجعلها رقابة بعدية لتجنب ثقل الإجراءات في هذا المجال وجعلها أكثر مرونة.[2]

موظفوها يخضعون لقانون الوظيفة العمومية مع وجود عمال خاضعين لقانون العمل ونظام التعاقد على غرار أعوان الأمن والعمال المهنيين.

الفرع الثاني : دور المؤسسات العمومية السياحية في الترويج للتنمية السياحية

إن المؤسسات العمومية السياحية المكلفة بالترويج للسياحة لها دور فعال في تنمية قطاع السياحة من خلال إستراتجياتها الترويجية المنتهجة و كذا الأثر الذي تتركه في جذب السائح وتغير وجهته، ضمن هذا السياق، تعتبر إستراتيجية الترويج السياحي إحدى المهام

[1] فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص 91

[2] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 147

الأساسية داخل المؤسسة التي تعتمد على الاتصال بالسوق السياحي من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات و أفكار سياحية و نجد منها نوعين نوضحهما كالآتي[1]:

أولا: استراتيجية الاتصال في الترويج السياحي

وتنقسم إلى نوعان استراتيجية الدفع والاستراتيجية السحب.

1-استراتيجية الدفع:

تسمى كذلك باستراتيجية الضغط، حيث تركز هذه الاستراتيجية على الطرق الشخصية في عملية الترويج، والمتمثلة في البيع الشخصي، بحيث توجه وزارة السياحة المكلفة ضمنيا من طرف الحكومة سياستها الترويجية إلى تجار الجملة و هم المتعاملين السياحيين قصد الاتصال وحصولهم على أمر الشراء والبيع المتعلقة بالخدمة السياحية من طرف تجار التجزئة و هم الوسطاء كالمرشدين السياحيين، والجمعيات السياحية المحلية والمترجمين الذين يتصلون مباشرة بالمستهلك النهائي وهو السائح [2]، وتدعم هذه الجهود الترويجية بسياسات سعرية قوية، منها الخصم كحافز للمؤسسات التوزيعية على دفع المنتجات اتجاه الزبون، وبالتالي فإن استراتيجية الدفع تعني اشتراك كل من المنتج والموزعين في دفع المنتجات خلال قنوات التوزيع حتى تصل بقوة إلى المستهلك النهائي أو المشتري للخدمة السياحية، مع العلم أنه يعتمد على هذه الاستراتيجية إذا كانت الخدمة التي يريد أن يروج لها مرتفعة السعر، وذات جودة عالية، وخصائصها غير معروفة وقت الشراء، وهامش الربح لهذه السلعة مرتفعا. [3]

2-استراتيجية السحب للترويج السياحي

تعتمد هذه الإستراتيجية في جوهرها على أساس إتصال المنتج بالطرف الآخر ويعمل على إيجاد الطلب المباشر من المستهلك عن طريق الأنشطة الترويجية المختلفة، ويتم ذلك بضغط المستهلك على الوسطاء السياحيين وتشجيعهم على توفير السلع والخدمات لأنه

[1] الحسين علام، المرجع السابق، ص 120

[2] عليوة علي، المرجع السابق، ص 170

[3] رابح مجاور، المرجع السابق، ص 60

بحاجة إليها، وبنفس الأسلوب يقوم الوسطاء بطلب المنتجات من المتعاملين السياحيين، هذا الأخير يقوم بنفس الأسلوب، وذلك بتقديم طلبه إلى المنتج، وهكذا ينجذب هذا المستهلك إلى هذا المنتج . وتجدر الإشارة إلى ن المؤسسات التي تتبع هذه الاستراتيجية تنفق مبالغ هائلة على عنصر الإعلان، وخاصة عن طريق جهاز التلفاز، من أجل إقناع المشترين بأن منتجاتها أفضل من منتجات بقية المؤسسات [1]

3-استراتيجية الترويج السياحي خلال دورة حياة الخدمة السياحية

إن دورة حياة الخدمة السياحية تمر بثلاثة مراحل وتبدأ من مرحلة النمو إلى مرحلة النضج ثم مرحلة الانحدار حيث تستعمل المؤسسات السياحية استراتيجية اللازمة في كل مرحلة و نوجز هذه العملية كالآتي:

- **النمو**

بعد ولادة المنتوج السياحي أي الخدمة الجديدة المقدمة للاستهلاك، حيث تكون مجهولا لدى عامة الجمهور السياحي فيستدعي على المؤسسة السياحية القيام بترويج مكثف للتعريف به مستعملة مختلفة وسائل الإعلام والتأثير . بعدها يصبح المنتوج ينمو، فتحقق المؤسسة السياحية هامش ربح معتبر وتتقلص بذلك التكاليف، فتظهر هنا أثر المنافسة في السوق التي تستوجب وضع استراتيجية اللازمة لحفظ مكانتها في السوق[2].

- **مرحلة النضج**

تسعى المؤسسة السياحية إلى المحافظة على وضعها الحالي و تحاول أن تخفض من التكاليف التسويقية للمحافظة على الأرباح، و بالتالي تخفيض مستوى استخدام الأدوات الترويجية، حيث تستخدم الإعلان التذكير مع استخدام تنشيط المبيعات كبديل عنه في بعض الأوقات[3].

---

[1] محمد عمارة، المرجع السابق، ص 65

[2] مريم بن عمار، المرجع السابق، ص 100

[3] يوسف قادري، المرجع السابق، ص 80

- **مرحلة الانحدار:**

نقل الجهود الترويجية في هذه المرحلة، خاصة الإعلان السياحي نظرا لارتفاع تكلفته، وتظهر أهمية الجهود الترويجية مثل تنشيط المبيعات و الدعاية السياحية إلى أن يتم اتخاذ القرار بإقصاء المؤسسة السياحية من السوق. [1]

الفرع الثاني : أنشطة المؤسسات العمومية الترويجية في السياحة

تستطيع المؤسسات السياحية المختلفة أن تؤثر على الجماهير وتجذبهم من خلال إدماجها بأنشطة العلاقات العامة التي تقوم على النقاط التالية:

- الحفاوة هي دعوة الكتاب السياحيين ورجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون وأصحاب وكالات السفر ومديري شركات الطيران والملاحة وتقديم كافة التسهيلات لهم.
- نشر الوعي السياحي بتوجيه رسائل إعلامية عبر أدواتها الاتصالية لتوعية المواطنين بأهمية السياحة للاقتصاد القومي ودورها في توفير العملات الحرة اللازمة لعمليات التنمية الوطنية.
- تقوية الصلات مع المجتمع الداخلي: يتعين على جميع المؤسسات السياحية أن تعمل على كسب تأييد الجماهير وثقتهم وتفهمهم[2].
- مواجهة الشائعات أو الدعاية المضادة وإظهار الصورة الحقيقية للمجتمع وتصحيح المعتقدات الخاطئة عنه
- القيام بالحملات الإعلامية السياحية في الداخل والخارج الوطن و التعاون مع وسائل الإعلام للتعرف على اتجاهات السياح قصد التقليل من حدة الرفض أو الاستنكار الذي تتلقاه السياحة أحيانا.
- مؤشرات السياسة الترويجية وواقع الرقمنة السياحية في الجزائر مع إقتراح نموذج جزائري للترويج السياحي[3]

[1] خديجة بوزيدي، المرجع السابق، ص 110

[2] محمد الأمين بن تركي، المرجع السابق، ص 170

[3] صالحة عماري، المرجع السابق، ص 115

تعتمد بعض الدول أساليب ترويجية خاصة بها وبعضها الآخر يستعمل أسلوبا منهجيا في الترويج وقد سطرت الجزائر سياسة ترويجية تعمل على جذب السواح، وهذا ما نسعى لتوضيحه ضمن هذا المحور بالوقوف على واقع هذه السياسة وسبل نجاحها في تحقيق مقصد الجزائر.

الفرع الثالث : واقع المؤسسات العمومية والخاصة السياحية لدعم سياسة الترويج في الجزائر

تركز في هذا على مؤشرات السياسة الترويجية التي تعتمدها الجزائر، ومهام المؤسسات العمومية والخاصة التي تقوم بالترويج لقطاع السياحة من خلال سياستها الاتصالية الترويجية التي تنساق في إطار تنمية القطاع و إنعاشه المؤسسات العمومية المسؤولة عن الترويج

1-واقع المؤسسات العمومية لدعم سياسة الترويج في الجزائر

أ- الديوان الوطني للسياحة(ONT)

نشأ الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم رقم 88-214 (1988)، و هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي أداة الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال الترويج السياحي و من مهامه المرسوم تنفيذي رقم 92-402، 1992

- يشارك في التظاهرات الدولية المتعلقة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية.
- يمثل الجزائر في اجتماعات المنظمات الجهوية أو الدولية المتخصصة.
- يقوم ببحوث ودراسات لفهم حركات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- يشارك في ترويج السياحة و يتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال.
- جمع وتحليل و استغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية.

- تنشيط و تطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحية[1].

ب – المؤسسة الوطنية الجزائرية للسياحة(ONAT)

نشأت هذه المؤسسة بموجب المرسوم رقم 80-73 المرسوم رقم 80-73 ، (1980) بعد حل الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة والفندقة و كذا حل المكتب الوطني للسياحة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري من مهامها:

- تقوم بجميع الخدمات التي تقدمها عادة وكالات السفر إلى السياح أثناء تنقلهم أو إقامتهم كبيع التذاكر، حجز الأماكن في النقل العمومي وأماكن الإيواء، تنظيم رحلات أو زيارات مع الدليل للأماكن السياحية.
- بيع الدليل السياحي والبطاقات البريدية والنشرات والمطبوعات الأخرى وكراء السيارات
- تنسق و تراقب سير المنشآت و الوحدات السياحية المسؤول منها[2].

ت- نادي السياحي الجزائري(TCA)

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63-473 المرسوم التنفيذي رقم 63 473 (1963) تتمتع بالشخصية المعنوية هي أقدم من المؤسسة الوطنية الجزائرية للسياحة، حيث تقدم خدمات سياحية للسياح الجزائريين ضمن تشجيع السياحة الداخلية والسياح الأجانب ضمن سياسة الترويج لمقصد الجزائر و لها دور كبير في ترجمة السياسة الاتصالية للوزارة حيث تعمل تحت وصايتها[3].

2-المؤسسات الخاصة المسؤولة عن الترويج لمقصد الجزائر

أ- وكالات السياحة و الأسفار:

[1] عبد الوهاب بوشيخي، المرجع السابق، ص 120

[2] ابتسام شلبي، المرجع السابق، ص 130

[3] كمال بن سيدي، المرجع السابق، ص 110

هي مؤسسات خاصة و تعد متعامل وشريك اقتصادي لقطاع السياحة و لها دور كبير في إنعاش السياحة الداخلية من خلال تقديم برامج و رحلات سياحية داخلية، كما تعمل على جلب السواح الأجانب والتعريف بالمناطق محل نشاطها.

أنشأت بموجب االقانون رقم 99-06 (1999) الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار[1]

يعرف هذا النشاط " وكالة سياحة و الأسفار : كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها .. و المرسوم التنفيذي 48-2000 الذي يحدد شروط و كيفيات إنشاء وكالة سياحة وأسفار واستغلالها.

فهي جهة مساعدة الأشخاص على تنظيم الرحلات والعطل عن طريق عمل تدابير استعدادهم للسفر، كحجز الغرف في الفنادق والمقاعد في وسائل النقل، كما تنظم لهم رحالات سياحية فردية أو جماعية، وتعين لهم مرشدين.

ب- الفنادق :

هي مؤسسات توفر خدمات الإيواء والإطعام وخدمات أخرى ملازمة لراحة الزبون ويحكم نشاطها القانون 01-99 زرواتي، رابحي س (2019) الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة ويعرفها : مؤسسة فندقية كل مؤسسة تستقبل الزبائن لإيوائهم مع تقديم خدمات إضافية لهم أو بدونها[2]."

أما القطاعات الأخرى كالنقل البريد والمواصلات الجماعات المحلية، الخارجية ممثلة بالقنصليات في الخارج، الصحة، الفلاحة وغيرها تساهم بشكل كبير في تنمية قطاع السياحة وانتعاشه بتضافر جهودها تعمل على الترويج للسياحة وجلب السياح الأجانب[3].

الفرع الرابع :متطلبات ترقية وتنشيط المؤسسات العمومية السياحية في الجزائر

[1] أحمد محيو، المرجع السابق، ص 100

[2] ناصر لباد، المرجع السابق، ص 45

[3] أحمد بلعيد، المرجع السابق، ص 20

تبعا لإستراتيجية بعيدة المدى محورها ترقية عدة أقطاب سياحية والارتقاء بالمنتوج السياحي، توسعت مهام الدولة بمؤسساتها العمومية التي تنشط في مجال الترويج، حيث تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية، لذالك تحتاج المؤسسات العمومية السياحية لتنشيط وجهة السياحة في الجزائر إلى توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تؤهلها لتكون وجهة سياحية مميزة تقدم خدمات رفيعة المستوى تلبي احتياجات السياح، وتتمثل هذه المتطلبات في[1]:

- إدماج المؤسسات العمومية السياحية ضمن فضاءات التعاملات الاقتصادية والاستثمار والمداومة.
- اعتماد ميكانيزمات لتمويل الاستثمار السياحي الذي يفتح فرصا ذهبية أمام المستثمر الأجنبي
- تفعيل دور الوكالات السياحة وإشراكها في مختلف الجهود المرتبطة بتنمية قطاع السياحة، باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة
- إنشاء بنك للمعلومات حول مرافق الاستقبال المتواجدة على طول الطرق المؤدية إلى المناطق السياحية.
- العمل على بعث ديناميكية جديدة لاسترجاع نشاط الحركة السياحية من خلال تكثيف الزيارات الإعلامية الفائدة الصحافة الوطنية والأجنبية.
- إعداد برامج للسياحة داخلية بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتشجيع المواطنين للتوجه إلى هذه المناطق
- إعادة الاعتبار للأعياد والمهرجانات المحلية والعمل على تحسين نوعية الصناعات التقليدية.
- ترقية نشاط النقل الجوي نحو المناطق السياحية المفضلة للسياح وربطها بمطارات الدول الأوروبية [2]

المطلب الثالث : الشراكة

[1] خالد بن عمار، المرجع السابق، ص 40

[2] فاطمة عبد الكريم رحماني، المرجع السابق، ص 100

تُعتبر الشراكة، وخاصة بين القطاعين العام والخاص، من أهم الأساليب الإدارية الحديثة التي تُمكن من تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع السياحي. ففي ظل التحديات المتزايدة التي تُواجهها السلطات المحلية، سواء من حيث الموارد المالية أو الخبرات المتخصصة، تُقدم الشراكة حلًا فعّالًا لتعبئة الإمكانيات وتحقيق التآزر بين الجهود الحكومية ومرونة القطاع الخاص. تُتيح الشراكة الاستفادة من الخبرات الفنية، والقدرات المالية، والابتكار الذي يُقدمه القطاع الخاص، بينما تُوفر السلطات المحلية الإطار التنظيمي، والتسهيلات اللازمة، والدعم اللوجستي. ركزنا في هذا المطلب على تعريف الشراكة، وتحديد أنواعها المختلفة، وسبل تطبيقها في مجال التنمية السياحية، مما يُعزز من كفاءة وفعالية المشاريع السياحية ويُسرّع من وتيرة التنمية في هذا القطاع

الفرع الاول : تعريف الشراكة

مصطلح الشراكة بين القطاع العام والخاص هو ترجمة للكلمة الانجليزية PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPحيث يشمل جميع أنواع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ او انجاز كل جزء من الخدمة العمومية، وتتم هذه العلاقة بموجب عقد طويل وهي تختلف عن الخصخصة والمناولة في طبيعة العقد والنشاط[1].

يعرفها الصندوق النقد الدولي FMI على : أنها الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز والتأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية[2]

كما تعرف بأنها : عقد إداري يعهد بمقتضاه جانب القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وأدارتها وصيانتها طوال مدة عمل القطاعين معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين المتعلقة بالبني التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص مع القطاع العام في تحقيق التنمية على المدى الطويل

[1] سميرة قاسمي، المرجع السابق، ص 50

[2] الزهراء بن قردة، المرجع السابق، ص 50.

تعتمد عملية الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حشد وجمع جميع إمكانات المجتمع بما فيها طاقات وخبرات وموارد كل من القطاع العام والخاص للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، ولتحقيق مثل هذا التكامل بين القطاع العام والخاص كان لابد من إيجاد تنظيمات مؤسسية تشاركيه بين القطاعين العام والخاص كأحد الأهداف الإستراتيجية حيث تصف لنا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص العالقات التعاونية الممكنة لضمان تقديم الخدمات وهذه العالقة يمكن وضعها بين عقد الخدمة والخصخصة[1] حيث يلتزم القطاع الخاص بتصميم وانجاز أو تحسين هيكل ارتكازي للبنى التحتية أو الخدمات ويترتب على ذلك تحمل مخاطر كبيرة على المستويات المالية والتكنولوجية مقابل تلقي مبلغ مالي من قبل القطاع العام يكون على شكل دفعات خلال مدة العقد وحسب شروط الاتفاق ويقوم القطاع الخاص بتسليم المشروع عند نهاية العقد ويمكن أن يحتفظ بملكية الأصول في بعض الحالات وحسب البنك العالمي فان الشراكة بمفهومها الواسع هي كل العالقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية أو خاصة تهدف رأسمالي موجود من خلال شراء حصة في رأسمال تعطي لصاحبها الحق في المطالبة بالأرباح والفوائد وغالبا ما يتميز الاستثمار في الأوراق المالية بضمان العائد وانخفاض المخاطر نوعا ما[2].

لتحسين و / أو لرفع من خدمة الهياكل التحتية، ومن منظور هذه المؤسسة الدولية إن عملية الشراكة مع القطاع الخاص يجب أن ترتكز على أسس سياسية متينة تقوم على التزام القطاع العام بضمان كافة التشريعات الدائمة والاستقرار السياسي والمؤسسي على المدى الطويل كون الشراكة ليست بعملية مالية آنية وإنما هي تلك التعاقدات للمدى البعيد بين القطاع العام والخاص التي تخص تقديم الخدمات والشراكة في الاستثمارات [3]

---

[1] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 33

[2] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 88

[3] فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص 91

الفرع الثاني : الشراكة في مجال تنمية السياحية

تُقدم الشراكة نموذجًا للتعاون الاستراتيجي الذي يُمكن من تجميع القدرات والموارد، حيث يُسهم القطاع العام، ممثلًا في السلطات المحلية والجهات الحكومية، في توفير الإطار التنظيمي والقانوني، والتسهيلات اللازمة، والبنية التحتية الأساسية، وتقديم الدعم اللوجستي والرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد. في المقابل، يُقدم القطاع الخاص، بمرونته وكفاءته التشغيلية وخبرته الفنية ورأسماله الاستثماري، الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات السياحية، وإدارة المرافق بكفاءة أعلى، وتسويق الوجهات بشكل احترافي، وتحمل جزء من المخاطر المرتبطة بالمشاريع.[1]

إنّ دمج هذه الجهود يُسفر عن تحقيق العديد من المزايا التي تُعزز من التنمية السياحية. فمن الناحية المالية، تُساهم الشراكة في جذب الاستثمارات الضخمة اللازمة لتطوير المشاريع السياحية الكبرى التي قد لا تستطيع الحكومات تمويلها بمفردها، وبالتالي تُقلل من العبء المالي على الموازنات العامة.

كما تُمكن الشراكة من تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، حيث يتمتع القطاع الخاص بقدرة أكبر على اتخاذ القرارات السريعة وتنفيذ الأعمال بكفاءة أعلى. على الصعيد التشغيلي، تُساهم الشراكة في تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية والتشغيلية، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع المعايير العالمية.[2]

أما من حيث تنوع المنتجات السياحية، تُشجع الشراكة على الابتكار وتطوير مفاهيم سياحية جديدة تُناسب مختلف شرائح السوق، فبدلًا من الاقتصار على الأنماط التقليدية، يمكن للقطاع الخاص أن يُقدم حلولًا إبداعية تُثري التجربة السياحية، مثل تطوير منتجعات

[1] خديجة عماري، المرجع السابق، ص 50

[2] بن عائشة، سارة، المرجع السابق، ص 160

متخصصة، أو سياحة المغامرات، أو السياحة الثقافية المتعمقة، أو سياحة المؤتمرات والمعارض، مما يُساهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة القدرة التنافسية للوجهة.[1]

كما تُسهم الشراكة في تعزيز التسويق والترويج للوجهات السياحية على الصعيدين المحلي والدولي، مستفيدة من شبكات وعلاقات القطاع الخاص الواسعة، مما يُسهم في جذب أعداد أكبر من السياح وزيادة إيرادات القطاع.[2]

ومع ذلك، لا تخلو الشراكة من تحديات تتطلب إدارة حكيمة وشفافة لضمان نجاحها. فمن بين هذه التحديات، ضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يُحدد حقوق وواجبات كل طرف، ويُقلل من المخاطر المحتملة، ويُوفر بيئة استثمارية جاذبة. كما يُمكن أن تنشأ تحديات تتعلق بتقاسم الأرباح والمخاطر، وبتضارب المصالح أحيانًا بين أهداف القطاع العام (الخدمة العامة) وأهداف القطاع الخاص (الربحية).

علاوة على ذلك، يتطلب نجاح الشراكة وجود ثقة متبادلة وتواصل فعال بين الشركاء، بالإضافة إلى بناء قدرات مؤسسية لدى السلطات المحلية للتعامل مع هذا النوع من العقود المعقدة. بالتالي، فإن تعزيز دور الشراكة في التنمية السياحية يُعدّ استراتيجية حتمية لدفع عجلة النمو، شريطة أن تُبنى على أسس متينة من الثقة، والشفافية، والحوكمة الرشيدة، لضمان تحقيق الفوائد المرجوة منها للمجتمعات المحلية والقطاع السياحي ككل. [3]

الفرع الثالث : أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- عقود الخدمة : وهو اتفاق تتعاقد من خلاله أحدى مؤسسات القطاع العام التي لها الصلاحيات اللازمة مع شركة أو أكثر من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد ويعد من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين الطرفين وتتراوح مدة هذه العقود ما

[1] فرحات، يوسف، المرجع السابق، ص 190

[2] سميرة لجلال، المرجع السابق، ص 30

[3] عثماني، نادية، المرجع السابق، ص 170

بين 6 أشهر – 2 سنة) وتتميز بتوفير فرص الدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرته في النواحي الفنية. [1]

- عقود الإدارة وهو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة لمدة محدودة وبذلك تتحول فقط حقوق الإدارة إلى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشأة العامة، ومدة العقد تتراوح بين (سنة إلى 5 سنوات) تكون الحكومة مسؤولة عن تمويل نفقات التشغيل والاستثمار في حين أن القطاع الخاص مسؤول عن التشغيل والإدارة ويحصل على رسم مقابل خدماته بإمكان ربط الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها.[2]
- عقود التأجير : وهو عقد تقوم بمقتضاه الجهة الحكومية بتأجير مرافقها إلى الشركات الخاصة من القطاع الخاص ليقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسددها إلى الدولة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر التي تقع علية مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة بمعنى تحمله للمخاطر التشغيلية في حين تبقى الحكومة مسئولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة وتتراوح مدة الأصول من (5) سنوات إلى 15 سنة ويمكن تمديدها وعلى عكس طريقة عقد الإدارة. وهو منح حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح خلال فترة زمنية متفق عليها بمقابل دفع إيجار معين [3]
- عقود الامتياز وينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير غير أنه يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص تتمثل في تمويل إحلال الأصول الثابتة أو توسعات محددة في المنشأة العامة ، بمقتضاه يعهد القطاع الخاص مهمة توفير سلعة أو خدمة معينة مقابل تقاضي قيمة مادية من المنتفعين

---

[1] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 147

[2] الحسين علام، المرجع السابق، ص 120

[3] عليوة علي، المرجع السابق، ص 170

تحت إشراف ورقابة الجهة الحكومية ويكون عقد الامتياز محدداً ومدة هذه العقود تتراوح بين 15–30 سنة) وبعد انتهاء مدة العقد تعود ملكية الأصول إلى القطاع العام ويكون القطاع الخاص مسؤول عن كافة النفقات التشغيلية والاستثمارية فضلا عن دفع تعويض مالي متفق إلى الجهة المالكة الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة.

- عقود نقل الملكية: وفي هذا النوع من العقود يصبح القطاع الخاص مالكا ومسئولا عن المشروع ويخضع إلى هيئة رقابية من قبل الدولة ، وبصورة عامة فأن كافة أشكال المشاركة الخاصة التي تم التطرق إليها تسمح للمستثمر باسترداد التكاليف وتحقيق هامش ربح معقول إضافة إلى أنها تتفق مع تغير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة إلى قيامها بدور المنظم والمراقب للمشروع[1].
- عقود البناء والتشغيل والتمويل :BOT هو تعهد من الحكومة أو إحدى الوزارات التابعة لها إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتركة، بإتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام، لإشباع حاجة عامة كالطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة وغيرها، وذلك على حساب المؤسسة (الإنشاء) ثم تقوم هذه المؤسسة بإدارة المرفق وتؤدي الخدمة للجمهور المستفيد لمدة معينة بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة ورقابتها التشغيل)، لتقوم بعد ذلك بنقل ملكية المشروع إلى الدولة او واحدة من أطرافها، حيث يعتبر من الأساليب الجديدة لمظاهر الشراكة ومنح القطاع الخاص امتيازات لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، ويقصد به تسليم الدولة للقطاع الخاص صاحب رأس المال قطعو من الأرض لإقامة مشروع البنية الأساسية والمرافق العامة وفقا لمواصفات محددة مسبقا بين الدولة والمستثمر [2]

المطلب الرابع : دراسة حالة : المؤسسة الفندقية نايل زكريا

[1] رابح مجاور، المرجع السابق، ص 60

[2] محمد عمارة، المرجع السابق، ص 65

أن المؤسسة الفندقية نايل زكريا هي فندق عامل ومصنف ضمن فئة الأربع نجوم، مما يعني بالضرورة أنها كيان قائم بذاته تم إنشاؤه وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها لتأسيس الشركات أو الكيانات الاعتبارية في الجزائر. هذا الكيان، بحكم تشغيله لمنشأة بهذا الحجم والتعقيد – والتي تحتوي على 97 غرفة، وقاعة رياضة، وحمام، ومسبح قيد الإنجاز، بالإضافة إلى مطعم "ميمونة" وقاعة اجتماعات كبرى مجهزة بأحدث الوسائل اللازمة لعقد الاجتماعات المهمة – يتمتع بشخصية معنوية مستقلة. هذه الشخصية الاعتبارية هي التي تُمكن الفندق من الدخول في علاقات قانونية ومالية باسمه الخاص، مثل التعاقد مع الموردين لشراء المواد الخام للمطعم أو لوازم الغرف، أو توقيع عقود التوظيف مع طاقم العمل المتكامل الذي يضم مدير الفندق، وموظفي الاستقبال، وطاقم المطعم والكافيتيريا، وطاقم الحراسة، وعمال النظافة (خدمة الغرف).

وبموجب هذه الشخصية المعنوية، تستطيع المؤسسة أيضًا تقديم خدماتها للزبائن المحليين والأجانب وتلقي المقابل المالي لهذه الخدمات بشكل قانوني. الأهم من ذلك، أن تمتعها بالشخصية المعنوية يمنحها بشكل تلقائي حق التقاضي، مما يعني أنها قادرة على رفع الدعاوى القضائية في حال تعرضها لأي انتهاكات لمصالحها أو حقوقها، أو الدفاع عن نفسها في حال تم مقاضاتها من قبل أطراف أخرى.

هذا الحق ضروري لأي كيان تجاري يمارس أنشطة واسعة ويتعامل مع العديد من الأطراف، ويضمن قدرتها على حماية مصالحها القانونية والتجارية ضمن الإطار القضائي.

الارتباط الأساسي للمؤسسة هو ارتباطها بقطاع السياحة والضيافة في ولاية بسكرة، حيث تلعب دورًا مهمًا في استقبال الزبائن وتقديم خدمات ذات جودة عالية، مما يحفزهم للعودة ويساهم في تطوير السياحة بالولاية.

يعتمد العمل في المؤسسة الفندقية نايل زكريا بشكل جذري على إطار قانوني يُشكل الدستور الذي يُنظم كافة الأنشطة والعمليات داخل الفندق ويضمن سيرها بانتظام وفعالية.

يُعتبر القانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أبريل 1999 هو المرجع الأساسي الذي تستند إليه المؤسسة في جميع جوانب عملها. هذا القانون لا يقتصر على كونه مجرد توجيه عام، بل يُحدد إطارًا قانونيًا صارمًا يضمن السير الحسن للعمل، ويشمل ذلك كافة الجوانب الإدارية والتشغيلية اليومية للفندق.

من بين أهم الجوانب التي يُنظمها هذا القانون هو كيفية استقبال النزلاء استقبالًا راقيًا يتماشى مع التقييم الذي حصل عليه الفندق، وهو أربع نجوم.

هذا يعني أن القانون يُملي معايير محددة لجودة الخدمة المقدمة للزبائن، بدءًا من لحظة وصولهم وحتى مغادرتهم، لضمان تجربتهم المريحة والمميزة التي تتوافق مع مستوى الفندق. كما أن هذا القانون يُغطي جوانب أخرى كتنظيم علاقات العمل مع طاقم الفندق المتكامل (من مدير الفندق إلى موظفي الاستقبال وعمال النظافة)، وإدارة المرافق (مثل 97 غرفة، وقاعة الرياضة، والحمام، والمسبح قيد الإنجاز، والمطعم، وقاعة الاجتماعات)، بالإضافة إلى الجوانب المالية والتجارية.

الالتزام بهذا الإطار القانوني يُعد أساسيًا لضمان الشفافية والمساءلة في جميع العمليات، ويُمكن المؤسسة من التعامل بفعالية مع أي صعوبات قانونية قد تظهر، فقد تم توضيحها لمدير الفندق "على حسب القانون"، مما يؤكد أن كل إجراء يُتخذ داخل الفندق يخضع لمرجعية قانونية محددة.

حيث يتكون وجود طاقم عمل متكامل تمثل وجود هيكلة إدارية فعالة ومنظمة تُمكن الفندق من العمل بكفاءة كفندق من فئة الأربع نجوم. في قمة هذه الهيكلة يوجد مدير الفندق، الذي يُعد المسؤول الأول والأعلى عن الإدارة العامة للفندق، ويتولى الإشراف على جميع العمليات والأنشطة التشغيلية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية لضمان تحقيق أهداف المؤسسة.

وتحت إشراف المدير، تتوزع المهام والمسؤوليات على عدة مصالح وأقسام حيوية. من بين هذه المصالح، يُذكر طاقم الاستقبال، الذي يُعد الواجهة الأمامية للفندق والمسؤول عن الترحيب بالنزلاء وإدارة حجوزاتهم وتسجيل الدخول والخروج، وتقديم المعلومات والخدمات الأساسية.

كما يوجد طاقم موظفي المطعم والكافيتيريا المسؤول عن تشغيل مطعم "ميمونة" وتقديم خدمات الأغذية والمشروبات للنزلاء، وضمان جودة الطعام والخدمة.

ويتضمن الهيكل أيضًا طاقم الحراسة الذي يضطلع بمسؤولية الأمن والسلامة في جميع أنحاء الفندق، وأخيرًا عمال النظافة (خدمة الغرف) الذين يُحافظون على نظافة وترتيب الغرف والمرافق العامة.

وجود مديرة المؤسسة الفندقية السيدة زياني التي تم الاحتكاك بها، يُشير إلى أنها قد تكون هي مديرة الفندق أو تشغل منصبًا إداريًا رفيعًا آخر ضمن هذه الهيكلة، مما يُعزز فكرة وجود قيادة إدارية مُنظمة.

يتمتع الفندق بوجود هيكلة إدارية هرمية وظيفية تُمكن الفندق من العمل بسلاسة، وتُسهم في تقديم خدمات ذات جودة عالية تتماشى مع تصنيفه.

المتدخلون في إطار ممارسة عملها

في إطار ممارسة عملها، تتفاعل المؤسسة الفندقية نايل زكريا مع مجموعة من المتدخلين الخارجيين الذين يُشكلون جزءًا لا يتجزأ من بيئتها التشغيلية، ويُؤثرون ويتأثرون بنشاطها، مما يُبرز أهمية التنسيق الفعال لضمان نجاحها واستدامتها. في المقام الأول، تُعد جهة الوصاية متدخلاً رئيسيًا، حيث تُشرف هذه الجهة الحكومية أو الهيئة المختصة على قطاع الفنادق والسياحة، وتُصدر التراخيص، وتُحدد المعايير واللوائح التي يجب على الفندق الالتزام بها لضمان الامتثال القانوني والجودة في الخدمات المقدمة.

أما المتدخل الأكثر أهمية وتأثيرًا فهو المستهلك السياحي، الذي يشمل الزبائن المحليين والأجانب، والذين تُقدم لهم المؤسسة خدمات استقبال ذات جودة عالية.

إن تلبية توقعات هؤلاء المستهلكين وتحفيزهم على العودة يُعد محور استراتيجية الفندق، وهو أمر "مهم لتطوير السياحة في ولايتنا

فمستوى رضاهم هو المؤشر الحقيقي لنجاح الفندق. كما يُمكن أن يُمثل المجتمع المدني متدخلاً آخر، حيث يُمكن للفندق أن يتفاعل معه في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، أو من خلال المبادرات المحلية التي تُفيد المجتمع، أو حتى من خلال التأثير على سمعة الفندق وصورته العامة.

بالإضافة إلى هؤلاء، تُوجد جهات متدخلة ضمنية أخرى بالغة الأهمية، مثل الموردين الذين يُقدمون كافة اللوازم والمواد الخام اللازمة لتشغيل الفندق (مثل الأغذية للمطعم، ومنتجات التنظيف لخدمة الغرف)، وشركاء الأعمال مثل وكالات السفر والسياحة التي تُسوق للفندق وتُجلب النزلاء، والجهات الأمنية التي تُسهم في توفير بيئة آمنة للموظفين والنزلاء.

يُشكل المكون البشري في المؤسسة الفندقية نايل زكريا رأس مالها الحقيقي وعنصرها الأساسي في تقديم الخدمات الفندقية عالية الجودة التي تليق بفندق ذي أربع نجوم. يتكون الفندق من طاقم عمل متكامل يُغطي جميع الوظائف والمستويات الضرورية لتشغيل منشأة بهذا الحجم والتعقيد. هذا الطاقم يشمل مدير الفندق الذي يُشرف على الإدارة العليا، موظفي الاستقبال الذين يُمثلون الواجهة الأمامية للفندق، طاقم موظفي المطعم والكافيتيريا المسؤولين عن الخدمات الغذائية في مطعم "ميمونة"، طاقم الحراسة المسؤول عن الأمن، وعمال النظافة (خدمة الغرف) الذين يضمنون نظافة وصيانة الغرف والمرافق.

ما يُميز هذا الكادر البشري ويُعد نقطة قوة أساسية هو تأهيله القانوني والمهني في ميدان التخصص.

يملك طافم العمل تأهيلاً أكاديمياً يسمح لهم بمزاولة المهنة هذا التأهيل الأكاديمي يُعد مؤشرًا قويًا على أن آليات التوظيف في المؤسسة تُركز على استقطاب الأفراد الذين يمتلكون المعرفة النظرية والأسس التعليمية القوية في مجالات ذات صلة بالضيافة، مثل إدارة الفنادق، وخدمة العملاء، والطهي، والأمن، والنظافة، وغيرها من التخصصات التي تُسهم في تقديم خدمة فندقية احترافية.

فإن التأهيل الأكاديمي تُوحي بوجود عملية اختيار دقيقة تهدف إلى ضم الكفاءات المناسبة. هذا التأهيل يُمكن الكادر البشري من التعامل بفعالية مع كثافة العمل المتوقعة في فندق بحجم 97 غرفة ومرافق متعددة، ويُسهم في الحفاظ على مستوى عالٍ من الاحترافية والجودة في جميع الخدمات المقدمة، مما يُعزز سمعة الفندق ويُحفز الزبائن على العودة.

- **العلاقة بمخابر البحث الجامعية بخصوص تطوير العمل في الميدان**

وجود علاقةأو تعاون بين الفندق ومخابر البحث الجامعية بخصوص تطوير العمل في الميدان من حيث الجوانب التشغيلية اليومية للفندق، وهيكلته الإدارية، وإطاره القانوني (القانون رقم 99-06)، ومكونه البشري وتأهيله، وعلاقته بمتدخلين خارجيين تقليديين مثل جهة الوصاية والمستهلك السياحي والمجتمع المدني.

تشتمل هذه العلاقة مع مخابر البحث الجامعية على مشاريع مشتركة، و استشارات بحثية، و برامج تدريب متخصصة، و دراسات حالة، و حتى توظيف خريجي أقسام الأبحاث

خلاصة الفصل الثاني

في الفصل الثاني، انتقلنا من مقومات التنمية إلى أساليب تنفيذها على أرض الواقع، مُركزين على دور السلطات المحلية. بدأنا بتمهيد يُوضح الحاجة إلى التخطيط والتنسيق لتحويل المقومات إلى واقع. ثم في المبحث الأول، بحثنا في اختصاصات السلطات المحلية في مجال السياحة. خصصنا المطلب الأول لدراسة الولاية كوحدة إدارية تُؤدي دورًا مهما في صياغة الاستراتيجيات وتنسيق الجهود. وفي المطلب الثاني، تطرقنا الى البلدية باعتبارها الخلية الأساسية الأقرب إلى المواطن والسائح، ودورها في توفير البيئة الجاذبة. ثم في المطلب الثالث، دمجنا الصورة الكبرى لفهم دور السلطات المحلية ككل في تحقيق التنمية السياحية، من حيث الأهداف والأركان والأدوات. انتقلنا بعدها إلى المبحث الثاني الذي تناول الأساليب الإدارية في تعزيز التنمية السياحية. ففي المطلب الأول، نظرنا إلى الاستغلال المباشر كأحد الأساليب التقليدية للتحكم في إدارة المواقع السياحية. وفي المطلب الثاني، سلطنا الضوء على إنشاء المؤسسات العمومية المتخصصة ودورها في الترويج والتطوير. وأخيرًا، في المطلب الثالث، مبرزين الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد أهم آليات التنمية الحديثة التي تُمكن من تحقيق التآزر والاستفادة من الخبرات. في الاخير توصلنا ان الثاني أن التنمية السياحية تتطلب منهجًا متكاملًا يجمع بين التخطيط الاستراتيجي، التنفيذ الفعّال من خلال الاختصاصات المحلية والأساليب الإدارية الحديثة، والتعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق نمو مستدام وملموس للقطاع السياحي.

خاتمة

في الختام، يتبين لنا جليًا أن دور السلطات المحلية في التنمية السياحية بالجزائر لا يمثل مجرد وظيفة إدارية، بل هو حجر الزاوية الذي ترتكز عليه أي استراتيجية تنموية شاملة لهذا القطاع.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن الجزائر تزخر بكنوز سياحية لا تقدر بثمن، تتراوح بين الهياكل الفندقية ومرافق الإيواء التي تحتاج إلى التحديث والتوسيع، والمقومات الطبيعية الساحرة من شواطئ وغابات ومنتزهات ومناطق صحراوية وجبلية وواحات تستدعي الحماية والاستغلال الأمثل، فضلاً عن تراثها الثقافي والتاريخي الغني.

هذه المقومات، وإن كانت موجودة بحد ذاتها، إلا أن قيمتها التنموية تظل حبيسة الإمكانيات ما لم يتم تفعيلها بجهد وعمل دؤوب من قبل الأطراف المعنية.

أن السلطات المحلية، بمستوييها الولائي (الوالي والمجلس الشعبي الولائي) والبلدي (رئيس البلدية والمجلس الشعبي البلدي)، تقع في صميم هذه العملية. فصلاحياتها الواسعة في التخطيط، الترخيص، توفير البنية التحتية، الترويج، واستقطاب الاستثمارات، تمنحها القدرة على تحويل الرؤى الكبرى إلى واقع ملموس على الأرض.

إن فعالية هذه الصلاحيات تتجلى في قدرتها على تبني أساليب إدارية مرنة ومبتكرة، سواء كان ذلك عبر إنشاء مؤسسات عمومية متخصصة في الترويج والتسيير السياحي، أو من خلال الاستغلال المباشر لبعض المرافق التابعة لها بما يضمن جودة الخدمة والعائد الاقتصادي، أو الأهم من ذلك، بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تعتبر مفتاحًا لجذب التمويل والخبرات وتسريع وتيرة التنمية.

ورغم التحديات التي قد تواجهها السلطات المحلية، كنقص التمويل أو الكفاءات، أو التعقيدات الإدارية، إلا أن تعزيز دورها يبقى ضرورة حتمية. إن التنمية السياحية الناجحة هي نتاج تضافر الجهود بين كافة الفاعلين، حيث تلعب السلطة المحلية دور المنسق والمحفز والشريك، لضمان استغلال أمثل للموارد، وتحقيق تنمية متوازنة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمعات المحلية على حد سواء.

لذا، فإن الاستثمار في القدرات المحلية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير الدعم اللازم، وتعزيز الشفافية، هي خطوات أساسية نحو إطلاق العنان للإمكانيات السياحية الهائلة التي تمتلكها الجزائر، وتحويلها إلى وجهة سياحية عالمية تستقطب الزوار من كل حدب وصوب، وتساهم بفاعلية في بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع.

نتائج الدراسة

- الجزائر تمتلك تنوعًا هائلاً في المقومات السياحية الطبيعية (شواطئ، غابات، صحراء، جبال، واحات) والثقافية (مواقع أثرية، مدن تاريخية، تراث لامادي)، مما يؤهلها لتكون وجهة سياحية متعددة الأبعاد.
- جودة وتوفر الهياكل الفندقية ومرافق الإيواء والمطاعم والبنية التحتية الداعمة (طرق، اتصالات، ماء) تلعب دورًا في جذب السياح وتوفير تجربة مريحة لهم.
- يوجد تباين كبير في مستوى استغلال هذه المقومات، فبعض المناطق تتمتع ببنية تحتية سياحية متطورة نسبيًا، بينما تفتقر مناطق أخرى غنية بالمقومات السياحية إلى أدنى الخدمات.
- الإطار القانوني الجزائري يمنح السلطات المحلية (ولاية وبلدية) صلاحيات واسعة في مجالات التخطيط والتنفيذ والترخيص المتعلقة بالتنمية السياحية.
- الوالي يلعب دورًا استراتيجيًا كمنسق ومحفز للاستثمار السياحي على مستوى الولاية، بفضل صلاحياته في منح التراخيص وتوجيه البرامج.
- البلديات ورؤساء المجالس الشعبية البلدية لديهم القدرة على التأثير المباشر في نظافة وتجميل الأماكن السياحية، وتنظيم الفظاهرات المحلية، وتقديم الخدمات الأساسية للزوار.
- رغم إمكانية الاستغلال المباشر للمرافق السياحية من قبل الجماعات المحلية، إلا أن فعاليته غالبًا ما تكون محدودة بسبب نقص الخبرة وضعف الموارد.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تُعتبر الأسلوب الأكثر فعالية لجذب الاستثمار والخبرات والكفاءات لتطوير المشاريع السياحية الكبرى.

- إنشاء وكالات سياحية أو دواوين حماية وتسيير للمواقع يساهم في الترويج المتخصص والإدارة الفعالة للمواقع السياحية والتراثية.
- تعاني السلطات المحلية من تحديات بيروقراطية في الإجراءات، ومن محدودية في الميزانيات المخصصة للتنمية السياحية، مما يعيق تفعيل دورها بشكل كامل.

توصيات الدراسة

- على السلطات المركزية والمحلية تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار السياحي، وتوفير حوافز ضريبية وعقارية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- يوصي بتعزيز برامج التكوين والتدريب لموظفي السلطات المحلية في مجال السياحة والإدارة الفندقية والتسويق السياحي، لرفع كفاءتهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- على السلطات المحلية المبادرة إلى إبرام شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص لتطوير وتسيير المرافق السياحية، والاستفادة من خبراتهم وتمويلهم
- يوصي البلديات والولايات تطوير خطط ترويجية وتسويقية مبتكرة للمقومات السياحية الخاصة بها، والمشاركة في المعارض والفعاليات الوطنية والدولية.
- تخصيص ميزانيات كافية لصيانة وتطوير البنية التحتية الأساسية (طرق، صرف صحي، كهرباء، اتصالات) والمرافق السياحية (شواطئ، منتزهات، حدائق) بشكل دوري لضمان جودتها وجاذبيتها

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

أ- القوانين

1-القانون رقم: 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد: 37 الصادرة في 03 جويلية 2011 .

2-القانون 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد: 12 الصادرة في 29 فيفري 2012.

3-القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

ثانيا: قائمة المراجع

أ- كتب:

1. أحمد جاب الله، الصناعة الفندقية في الجزائر: تحديات وآفاق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005.
2. أحمد محيو، محاضرات في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
3. الحسين علام، اللامركزية الإدارية في المغرب العربي، دار الكتاب، تونس، 1999.
4. رابح مجاور، التنظيم الإقليمي والدولة، دار الأمة، الجزائر، 2003.
5. زهيرة قادري، السياحة المستدامة في الجزائر: نحو نموذج تنموي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2019.
6. عبد القادر خليفي، الإدارة المحلية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2005.
7. عبد الكريم بن سعيد، تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر، منشورات جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2015.
8. علي بن حفيظ، التسويق السياحي في الجزائر: استراتيجيات وتطبيقات، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2017.
9. عليوة علي، الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2015.
10. عمار بوضياف، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. عمر قاسمي، السياحة العلاجية في الجزائر: مقومات وتحديات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في السياحة، الجزائر، 2020.

12. فاطمة الزهراء شريط، السياحة البيئية في الجزائر: دراسة حالة، دار ومضة للنشر، الجزائر، 2018.
13. فوزي أوصديق، التنظيم الإداري في الجزائر، دار بلقيس، الجزائر، 2012.
14. كمال مروش، إدارة الموارد السياحية في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
15. ليلى بن عثمان، التراث الثقافي والسياحة في الجزائر، منشورات المتحف الوطني للفنون الجميلة، الجزائر، 2012.
16. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري العام، منشورات بغدادي، الجزائر، 2008.
17. محمد بوزيدي، السياحة في الجزائر: الإمكانات والمعوقات، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
18. محمد عمارة، الإدارة المحلية والتنمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.
19. ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2014.
20. نسيمة بن عودة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية للجزائر، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2016.

ب- مجلات علمية:

1. إبراهيم خليل، دور البنى التحتية في جذب الاستثمار السياحي بالجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2018.
2. أحمد بلعيد، "دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الفكر القانوني، العدد 15، الجزائر، 2018.
3. أمينة بن صالح، أثر جودة الخدمات الفندقية على رضا السياح في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات، المجلد 15، العدد 3، الجزائر، 2022.
4. جمال الدين بن عيسى، السياحة الإلكترونية في الجزائر: الفرص والتحديات، مجلة الفكر الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2018.
5. جمال الدين زياني، "دور المجتمع المدني في الرقابة على المجالس المحلية"، مجلة القانون والمجتمع، العدد 9، الجزائر، 2017.
6. حسام الدين بن سعيد، "الخدمات العمومية المحلية بين اللامركزية واللاتركيز"، مجلة القانون العام، العدد 30، الجزائر، 2015.
7. خالد بن عمار، "البلدية: صلاحياتها وتحدياتها"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 3، الجزائر، 2019.

8. خديجة عماري، السياحة التضامنية في الجزائر: دراسة حالة مناطق الجنوب، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2022.
9. سعاد بوقفة، "إصلاح الجماعات المحلية في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الجزائري، العدد 2، الجزائر، 2018.
10. سعاد مكي، آفاق السياحة الثقافية في الجزائر: دراسة لمدينة تلمسان، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2019.
11. سميرة قاسمي، "العلاقة بين الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي"، مجلة البحوث القانونية، العدد 12، الجزائر، 2020.
12. سميرة لعجال، السياحة الدينية في الجزائر: الإمكانات والواقع، مجلة الآداب واللغات، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020.
13. عبد الرحمن بوشناق، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2021.
14. عبد الكريم رحماني، "إشكالية التسيير المحلي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 8، الجزائر، 2016.
15. فاطمة الزهراء بن قردح، "اللامركزية المالية للجماعات المحلية"، مجلة الحقوق، العدد 25، تونس، 2017.
16. فوزي لعرابي، مساهمة السياحة الريفية في التنمية المحلية بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 9، العدد 4، الجزائر، 2021.
17. لطيفة بلميهوب، تحديات التسويق الرقمي للوجهات السياحية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، الجزائر، 2019.
18. ليلى بوديس، "التحديات البيئية أمام البلديات الجزائرية"، مجلة دراسات قانونية، العدد 18، الجزائر، 2019.
19. مصطفى الشريف، "مستقبل الحكم المحلي في الدول النامية"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 40، مصر، 2010.
20. نور الدين حداد، معوقات تطوير السياحة الجبلية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 4، الجزائر، 2017.

ج–مذكرات اكاديمية

1. ابتسام شلبي، إدارة الموارد البشرية في الجماعات المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.
2. بلقاسمي، مريم، مساهمة السياحة الثقافية في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة حالة مدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019.
3. بن سالم، خديجة، السياحة البيئية كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة الحظائر الوطنية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الطبيعية والحياة، جامعة بجاية، الجزائر، 2021.
4. بن عائشة، سارة، دور التسويق السياحي في ترقية الوجهة السياحية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.
5. بوزيان، حسينة، السياحة العلاجية في الجزائر: الفرص والتحديات والتوقعات المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الطب، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020.
6. خديجة بوزيدي، دور البلدية في ترقية المشاركة المواطنة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2019.
7. زاوي، سعيدة، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تطوير البنية التحتية السياحية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017.
8. صليحة عماري، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، 2017.
9. طاهر، عبد الحكيم، تسويق الوجهات السياحية الجزائرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.
10. عبد الرزاق بوسعادة، دور الولاية في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016.
11. عبد الوهاب بوشيخي، أثر اللامركزية على أداء البلديات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
12. عثماني، نادية، السياحة الريفية كآلية للتنمية المستدامة بالمناطق الداخلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة محمد خيضر، الجزائر، 2019.
13. فرحات، يوسف، السياحة الصحراوية في الجزائر: إمكانات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2018.

14. قدور، عبد القادر، إدارة جودة الخدمات الفندقية وأثرها على ولاء السياح في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2022.
15. كمال بن سيدي، دور الوالي في تسيير الأزمات المحلية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2016.
16. محمد الأمين بن تركي، التحديات القانونية والإدارية التي تواجه الولاية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر، 2020.
17. مريم بن عمار، الرقابة الإدارية على أعمال الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.
18. منصوري، أمين، أثر سياسات التنمية السياحية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، 2020.
19. نور الدين حساني، صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التعمير، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران 1، الجزائر، 2017.
20. يوسف قادري، التنمية المحلية في إطار اللامركزية الإدارية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2015.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	....
شكر وعرفان	....
إهداء	....
مقدمة	أ
الفصل الاول : مقومات التنمية السياحية	
تمهيد	09
المبحث الاول : هياكل تنمية السياحية	09
المطلب الأول: الهياكل الطبيعية والمادية	09
الفرع الاول : المعطيات الجغرافية	13
الفرع الثاني : الهياكل السياحية	15
المطلب الثاني : الهياكل المادية	19
المبحث الثاني : الهياكل الايوائية والبشرية	19
المطلب الاول : الهياكل الايوائية	24
الفرع الاول : تعريف الفنادق	25
الفرع الثاني : تاريخ الفنادق	27
الفرع الثالث : أنواع الفنادق	29
المطلب الثاني : الهياكل البشرية	30
الفرع الاول :الهياكل الحضارية والتاريخية	31
الفرع الثاني : الهياكل الحضارية والثقافية	32
خلاصة الفصل الاول :	33
الفصل الثاني :اساليب تنمية السياحية	34
تمهيد	35
المبحث الاول : اختصاصات السلطات المحلية في مجال السياحة	
المطلب الاول : الولاية	36
الفرع الاول : مفهوم الولاية	37
الفرع الثاني: هيئتان وأجهزة تسيير إدارة الولاية	38
الفرع الثالث: دور الوالي والمجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر	39

المطلب الثاني : البلدية	40
الفرع الاول :مفهوم البلدية	41
الفرع الثاني : هيئات وأجهزة تسيير إدارة البلدية	43
الفرع الثالث : اختصاصات البلدية	44
المطلب الثالث : السلطات المحلية و ودورها في تحقيق التنمية السياحية	45
الفرع الاول : أهداف السلطات المحلية في مساعدة التنمية السياحية	47
الفرع الثاني : أركان السلطات المحلية في خدمة التنمية السياحية	49
الفرع الثالث : أدوات السلطات المحلية في تحقيق تنمية سياحية	50
المبحث الثاني : الاساليب الادارية في التنمية السياحية	51
المطلب الأول: الاستغلال المباشر	53
المطلب الثاني: انشاء المؤسسات العمومية في مجال التنمية السياحية	55
الفرع الاول : تعريف المؤسسة العمومية وانوعها	56
الفرع الثاني : دور المؤسسات العمومية السياحية في الترويج للتنمية السياحية	58
الفرع الثاني : أنشطة المؤسسات العمومية الترويجية في السياحة	60
الفرع الثالث : واقع المؤسسات العمومية والخاصة السياحية لدعم سياسة الترويج في الجزائر	65
الفرع الرابع :متطلبات ترقية وتنشيط المؤسسات العمومية السياحية في الجزائر	70
المطلب الثالث : الشراكة	75
الفرع الاول : تعريف الشراكة	77
الفرع الثاني : الشراكة في مجال التنمية السياحية	79
الفرع الثاني : أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	80
المطلب الرابع : دراسة حالة : المؤسسة الفندقية نايل زكريا	82
خلاصة الفصل الثاني	84
خاتمة	86
قائمة المصادر والمراجع	91
فهرس المحتويات	95
ملخص عام	108

ملخص

تشكل السياحة قطاعًا محركًا اقتصاديًا واجتماعيًا مهمًا، يعتمد نجاحه على توافر **مقومات طبيعية ومادية وبشرية** متكاملة. تلعب السلطات المحلية، ممثلة في **الولايات والبلديات**، دورًا في تنمية هذا القطاع من خلال تحديد الأهداف، تفعيل الصلاحيات، وتطبيق أساليب إدارية متنوعة. هذه الأساليب تشمل **الاستغلال المباشر للموارد، إنشاء** المؤسسات العمومية المتخصصة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص .إنّ التخطيط السليم لهذه المقومات وتنفيذ استراتيجيات فعّالة على المستوى المحلي يضمن **تنمية سياحية** تُعزز من جاذبية الوجهة وتُحقق فوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمعات.

كلمات مفتاحية :السياحة، السلطات المحلية، تنمية، مقومات، أساليب إدارية، شراكة، ولاية، بلدية.

Summary

stands as a vital sector and a significant economic and social driver, Tourism natural, material, and with its success hinging on the availability of integrated Wilayas (provinces) and represented by **,**Local authorities **.**human components by setting objectives, developing this sector play a pivotal role in ,Municipalities activating their mandates, and implementing diverse administrative approaches. direct resource utilization, establishing specialized These methods include Sound planning of .public institutions, and fostering public-private partnerships these components and the execution of effective local strategies ensure enhancing destination appeal and yielding **,**sustainable tourism development .economic and social benefits for communities

Keywords :**Tourism, Local Authorities, Development, Components, Administrative Methods, Partnership, Wilaya, Municipality.**